



# إشكالية تمويل الاقتصاد التونسي



# إشكالية تمويل الاقتصاد التونسي

ترجمة لأهم ما ورد في دراسة حول  
الاشكالية أنجزت بالفرنسية من طرف:

د. عبد الجليل البدوي  
د. زياد السعداوي  
د. منجي المقدم  
د. محمد سامي نأبي  
أ. نور الهدى الجلاصي





# الفهرس

04..... مقدمة

الجزء الأول:

06..... حول البعد التاريخي والهيكلية لإشكالية تمويل الاقتصاد التونسي

الجزء الثاني:

مساهمة النظام البنكي في تمويل الاقتصاد التونسي : الإنجازات والنقائص  
والآفاق 21.....

الجزء الثالث:

كيف السبيل الى تنمية الادخار وتعبئته من أجل تمويل الاستثمار في تونس ...  
34.....

الجزء الرابع:

كيف نجعل من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مصدر تمويل ووسيلة تنمية  
اقتصادية واجتماعية ؟ 40.....

الجزء الخامس:

47..... الحاجة إلى إعادة صياغة التمويل الخارجي للاقتصاد التونسي

الجزء السادس:

51..... التمويل الأصغر، عامل ادماج للمهمشين في تونس

## مقدمة

إشكالية تمويل الاقتصاد التونسي تمثل قضية مزمنة أصبحت أكثر حدة في ظل أزمة المالية العمومية المتصاعدة وتراجع هام لنسق النمو منذ 2010 والاختلال المستمر للتوازنات المالية الكلية والتأزم المتواصل والمتنامي لكل المؤشرات الاجتماعية (البطالة المرتفعة والتهميش المتنامي والفقر المستمر والحماية الاجتماعية المنقوصة والمتدهورة والفوارق الاجتماعية والجهوية المتصاعدة والحقوق الاجتماعية الأساسية المهددة كميًا ونوعيًا الخ...) كل هذه الخصوصيات والتطورات تقود إلى طرح تساؤلات عديدة تتمحور بالأساس حول معرفة البعد التاريخي والهيكلية لإشكالية التمويل المزمنة والمتفاقمة. وفي هذا الإطار من المهم معرفة الجذور التاريخية لهذه الإشكالية وعلاقتها بنمط التنمية والاختيارات الاستراتيجية المؤسسة لهذا النمط ومدى ارتباطها بالطبيعة النيولبرالية للعولمة السائدة منذ سنوات السبعين من القرن الماضي وما يمثله اللجوء المستمر إلى التداين الخارجي والاستثمار الأجنبي من طرف عديد البلدان النامية من خطر على مسارها التنموي وعلى سيادة قرارها الوطني الخ...

بجانِبِ بعدها التاريخي والهيكلية محليا وعالميا فان لإشكالية التمويل علاقة مباشرة مع نمط الحوكمة السائد وقدرته على التأقلم الإيجابي وحسن استغلال الثغرات والتناقضات العالمية ومواجهة السلبيات ومعالجة المعوقات وحسن التصرف في الإمكانيات المتاحة واستشراف التحولات والتطورات وتشجيع المبادرات الخاصة وتوجيهها لدفع وتمتين المسار التنموي. ذلك أن الدراسات المقارنة تفيد أن هناك عديد البلدان النامية تمكنت انطلاقا من نفس الظروف التاريخية القاسية وفي نفس الإطار العالمي بعوائقه وسلبياته وتحدياته من بناء مسارات تنموية متميزة جعلت منها اقتصاديات صاعدة متفوقة وتجارب يحتذى بها. ومن هذا المنطلق يمكن طرح عديد التساؤلات حول سر نجاح هذه التجارب في تحقيق مستويات عالية في مجالات الادخار الوطني والاستثمارات والتوظيف القطاعي والتقني للموارد واللجوء المحدود للتداين الخارجي وبناء نسيج اقتصادي متين ومتطور قادر على خلق الثروة بنسق عالي وتحقيق تنمية مستدامة في ظل حوكمة تمكنت من إدارة رشيدة للعوائق والتحديات والإمكانيات ومن تعبئة المجتمع حول اختيارات وأهداف استراتيجية موفقة.

انطلاقا من هذه التساؤلات العديدة والمتنوعة حاولت الدراسة معالجة إشكالية تمويل الاقتصاد التونسي من خلال القيام بتشخيص معمق ومركز على أبعاده التاريخية والهيكلية والمؤسسية من جهة وباعتماد الدروس المستوحاة من التجارب المقارنة البعيدة والقريبة جغرافيا وتنمويًا وخصوصيات الواقع التونسي لتقديم المقترحات والإجراءات العاجلة والأجلة التي من شأنها أن تمثل الحلول الممكنة والضرورية لمعالجة الإشكالية المطروحة من جهة أخرى.

لذلك سيعالج الجزء الأول من هذه الدراسة الجذور التاريخية لإشكالية التمويل في نقطة أولى وعلاقة هذه الإشكالية مع مكونات نمط التنمية التي كانت سببا في استمرار واحتداد هذه الإشكالية عبر اللجوء المتنامي للتداين الخارجي وللإستثمارات الأجنبية المباشرة في تثبيت هذه الأوضاع في نقطة ثانية.

من جهته **الجزء الثاني** سيتناول بالتحليل في نقطة أولى حصيلة مساهمة المنظومة البنكية التونسية في تمويل الاقتصاد التونسي وذلك بالرجوع الى النتائج المسجلة محليا وبالمقارنة مع نتائج الاقتصاديات الصاعدة والمجاورة. أما النقطة الثانية ستؤكد على ضرورة القيام بتحول عميق في النظام المصرفي التونسي قصد الرفع من أداء هذا الأخير في مجال تمويل الاقتصاد والأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما **الجزء الثالث** سيقوم في نقطة أولى بتشخيص حصيلة مساهمة التمويل الخارجي في تدعيم التجربة التنموية التونسية في ظل الاندماج المتصاعد للاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي مع التأكيد على محدودية هذه المساهمة. وفي نقطة ثانية سيتعرض هذا الجزء الى الإجراءات الكفيلة بتطوير جاذبية الاقتصاد التونسي من أجل استقطاب أكثر استثمارات أجنبية مع تحسين الاندماج الاقتصادي الوطني في إطار سلاسل الانتاج العالمية والحرص على الحد من تهريب الأموال الى الخارج والبحث عن مصادر تمويل بديلة

في إطار **الجزء الرابع** سيقع التركيز على ضرورة النهوض بالادخار الوطني كوسيلة أساسية لتمويل الاستثمارات وتدعيم المسار التنموي وذلك عبر القيام بإصلاح جبائي جريء والرفع من الموارد غير الجبائية وترشيد النفقات العمومية وتطوير الادخار الشعبي من أجل الحد من الفارق المتنامي بين نسبة الادخار من الناتج ونسبة الاستثمار الذي تجاوز 9% سنة 2020

بالنسبة **للجزء الخامس** فقد ركزت الدراسة على ضرورة تنمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني كمصدر اضافي للتمويل وعنصر هام لإثراء النسيج الاقتصادي والمؤسساتي والرفع من وتيرة خلق الثروة وتدعيم المسار التنموي ومواجهة انتشار التهميش وارتفاع الفوارق الاجتماعية والجهوية وتراجع ثقافة التضامن والتآزر

أخيرا **الجزء السادس** بمسألة التمويل الصغير كوسيلة رئيسية للرفع من الاندماج المالي لشرائح واسعة من المقصيين من الدورة الاقتصادية ونشر ثقافة المبادرة والمخاطرة ومقاومة ظاهرة الفقر والتهميش.

## حول البعد التاريخي والهيكلية لإشكالية تمويل الاقتصاد التونسي<sup>1</sup>

منذ بداية الاستقلال في منتصف خمسينات القرن الماضي تعاني تونس من ندرة الموارد المالية الداخلية والخارجية الكافية لتمويل مشاريعها التنموية. واستمرار هذه الوضعية مع استفحالها وتعمدها منذ انطلاق المسار التنموي له أسباب هيكلية عميقة منها الموروث تاريخيا عن خصوصية الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع خاضع لعلاقات إنتاج رأسمالية ومنها المرتبط بنمط التنمية والاختيارات الاستراتيجية المؤسسة لهذا النمط. في هذا الجزء من البحث حول إشكالية التمويل سنتعرض بالتحليل في مرحلة أولى إلى البعد التاريخي لهذه الإشكالية وفي مرحلة ثانية إلى استمرار وتفاقم الإشكالية نتيجة الاختيارات التنموية السائدة منذ بداية الاستقلال.

### أ. البعد التاريخي لإشكالية التمويل في تونس

تاريخياً نتجت عملية الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع رأسي مالي في تونس عن غزو خارجي خلافاً لما وقع في البلدان المصنعة والمتقدمة حالياً والتي عرفت تاريخياً حركية انتقال داخلية تميزت بحدوث تراكم بدائي أدى إلى خلق ظروف سائحة للتراكم الرأسمالي.

حيث أن التراكم البدائي (accumulation primitive) أدى إلى تفكيك علاقات الإنتاج التقليدية الإقطاعية وبروز يد عاملة حرة من كل علاقة تقليدية وباحثة عن عمل مقابل أجر من جهة وتراكم الرأسمال النقدي من جهة أخرى.

وقد مثل وجود يد عاملة حرة وتراكم الرأسمال الشروط الأساسية للانتقال إلى علاقات رأسمالية سمحت بخلق حركية تراكم رأسمالي وتحول هيكلية عميق للمجتمعات المتقدمة الآن والتي أصبحت مهيمنة عالمياً.

لكن تونس لم تسجل تاريخياً تراكم بدائي ناتج عن حركية داخلية نظراً لخصوصية التركيبة الاجتماعية آنذاك. ذلك أن تونس كانت تمثل إحدى البلدان المتوسطة المتميزة بوجود دولة مركزية قوية قائمة على حركية صراع وتحالف مع القبائل الموجودة. هذه الحركية كانت مصدراً لعدم استقرار العائلات الحاكمة وفي نفس الوقت مثلت عنصراً لاستمرار ودوام الدولة المركزية. وقد مثل هذا الوضع إحدى أهم الأسباب التي حالت دون تطور قوى الإنتاج والانتقال إلى علاقات إنتاج رأسمالية حيث إن استمرار الدولة وقع على أساس الحفاظ على البنية التحتية وعلاقات الإنتاج التقليدية القبلية السائدة. ذلك أن الطبيعة القبلية للدولة التونسية خلافاً للدولة الإقطاعية في أوروبا كانت نتيجة خصوصية ملكية الأرض (عنصر الإنتاج الأهم والطاغي) القائمة على مبادئ أساسيين طبقاً للتشريع الإسلامي:

1 هذا الجزء من الدراسة الكاملة باللغة الفرنسية وقع انجازه من طرف الدكتور عبد الجليل البدوي



◀ المبدأ الأول يعتبر ان الارض ملك لله وللأمة الإسلامية وأمير المؤمنين (الدولة) هو مجرد حارس لأرض الاسلام (وليس مالك)

◀ المبدأ الثاني يعتبر ان الأرض لمن يحييها بدون ان تصبح ملكه علما أن هذه المبادئ لا تخص فقط الأراضي الجماعية والاشتراكية التي تمثل أغلب الأراضي في ذلك العهد بل تشمل كذلك الأرض «الملك» التي تمثل الأقلية الموجودة بالأساس بجهات تونس والساحل ونايل وواحات الجنوب. حيث أن الملك الموثق لا يعبر الا على استغلال الأرض منذ زمن طويل ولا يفيد بملكية الارض المستغلة.

بجانب غياب الملكية الخاصة للأرض تتميز كذلك علاقات الانتاج التقليدية بغياب علاقات استغلال وهيمنة كما هو الشأن في المجتمعات العبودية او الإقطاعية ذلك انه في المجتمع القبلي يعتبر كل الناس (باستثناء العبيد آنذاك) أحرارا ومبدئياً متساويين الشيء الذي جعل لأكوست (Y.Lacoste) يعتبر أن المجتمعات المغاربية تمثل ديموقراطية عسكرية اين حمل السلاح يوجد بصفة منتشرة بدون وجود تمييز بين المسلحين.

بجانب الحفاظ على علاقات الانتاج السائدة لتحقيق استمرارية الدولة وهيمنتها عبر الجباية بالأساس. وتجدر الإشارة بأن هذه الهيمنة تشمل كذلك المؤسسات الصغيرة للإنتاج السلعي الذي يخص الصناعات التقليدية لإنتاج خاصة الكماليات التي تستهلك بالخصوص من طرف الطبقة الحاكمة المحتكرة للفائض الاقتصادي كما تشمل التجارة الخارجية القائمة على التبادل التجاري والفرصة في ذلك العهد كما يشير الى ذلك الجدول 1.

اجمالا وجود دولة قبلية محتكرة للسلطة السياسية ولقاعدة الانتاج بصفة مباشرة او غير مباشرة (الأمير يتصرف في ملك الله ويسند الارض لمن يشاء) ونسبة كبيرة من الفائض الاقتصادي الداخلي والخارجي قد مثل عائقا هيكليا لغياب تراكم بدائي يفترض تفكيك وتغيير علاقات الانتاج التقليدية قصد الانتقال الى علاقات انتاج رأسمالية.

### جدول 1 مكونات الفائض الخاضع لرقابة الدولة القبلية

50%	1. إجمالي الفائض الخارجي:
14%	- الفائض من القرصنة
6%	- الفائض من الهبات
30%	- الفائض من التجارة الخارجية
50%	2. الفائض الجبائي الداخلي
100%	<b>المجموع</b>

المرجع: بشير التليلي 1974

هذا التفكك سيحصل تاريخيا في تونس عبر هجمة عدوانية خارجية حتمها المنطق التوسعي لعلاقات الانتاج الرأسمالية الناشئة في البلدان الغربية. حيث ان هذا التفكيك قد مر عبر خصوصية مصادر الثروة (الارض أساسا) من طرف قوى الاستعمار وذلك بالحفاظ على البنية الفوقية شكليا (نظام البايات) وتوظيفها لنقل ملكية الارض الى القوى الأجنبية من جهة والزج بالبلاد في تقسيم دولي للعمل تختص في اطاره تونس بتصدير المنتجات الفلاحية (حبوب، زيوت، تمور.) والمنجمية (فسفاط، حديد، نحاس) مقابل توريد منتجات صناعية منافسة للصناعات التقليدية المحلية ومتسببة في انهيارها من جهة اخرى. وقد أدى هذا الوضع الى تنامي البطالة والإقصاء والتهميش والفقر نتيجة اسناد أهم الاراضي الفلاحية للمعمرين وتراجع انتاج الصناعات التقليدية امام غزو الواردات المصنعة و بروز نمط استهلاك جديد بالإضافة الى تحويل فائض الانتاج الى الخارج لدعم التراكم التوسعي الرأسمالي في الاقطاب الصناعية الخارجية وخاصة بفرنسا.

**هذه الوضعية نتج عنها تراكم بدائي قسري بتونس وقع توظيفه لتغذية تراكم رأسمالي توسعي خارج البلاد التونسية.** وقد أدت هذه الحالة الى وجود مئات الآلاف من اليد العاملة الحرة (أي التي تحررت من ارتباطها بعلاقات الانتاج التقليدية بصفة قسرية) والباحثة عن عمل بمقابل في ظل غياب تركز داخلي للرأسمال النقدي نتيجة تحويل الثروة الوطنية واستغلالها بالخارج. مثل هذه الوضعية لم تقد الى تراكم رأسمالي محلي واسع نظرا لغياب الالتقاء المحلي الضروري بين يد عاملة حرة ورأسمال متمركز قادر على تمويل أنشطة اقتصادية من شأنها خلق مواطن شغل في حجم اليد العاملة الحرة الباحثة عن عمل.

**ذلك ان انتشار اليد العاملة الحرة وقع بكثافة في تونس اما تركز راس المال النقدي وقع بنفس الكثافة وأكثر خارج تونس.**

وقد زاد هذا التباعد بين طرفي معادلة التراكم الرأسمالي حدة في اوائل خمسينات القرن الماضي أي منذ بداية الحديث حول استقلال التراب التونسي كما يشير الى ذلك الجدول 2.

## جدول 2: تنامي تهريب الأموال من تونس الى فرنسا بالمليار فرنك

السنوات	المبالغ المهربة	السنوات	المبالغ المهربة
1952	5.9	1956	29.5
1953	4.8	1957	33.1
1954	9.3	1958	31.3
1955	17.1	1960	4

المصدر: مراجع شمال افريقيا ص219, سنة 1962

هذا الجدول يشير بأن تهريب الأموال ارتفع قبل الاعلان على الاستقلال<sup>2</sup> حيث قفز من 4.8 مليار فرنك سنة 1953 ليصل إلى 17.1 مليار سنة 1955 وبقي مستمر بأكثر حدة بعد الاستقلال ليبلغ 33.1 مليار سنة 1957 (أي سبعة مرات المبلغ المسجل سنة 1953) و31.3 مليار لسنة 1958. علماً أن أقل مبلغ تهريب للأموال مسجل قبل الاستقلال سنة 1953 كان يمثل حوالي 30% من الادخار المحلي.

والجدير بالملاحظة أن عمليات تهريب الأموال استمرت بعد الاستقلال وبأعلى نسق نظراً لانتماء تونس آنذاك لمنطقة الفرنك (Zone franc) ولإمضاء اتفاقية اقتصادية ومالية في 3 جوان 1955 تنص على مواصلة تبعية البلاد في المجالات النقدية والمالية وفي مجال الميزانية العمومية. هذه الاتفاقية سمحت للأطراف الاستعمارية من تحويل وتهريب ثرواتها وأموالها ومنعت السلطات الحاكمة الجديدة من كل إمكانية تحكم في السيولة والصراف ومنع تحويل وتهريب الأموال إلى الخارج.

وبالطبع قد أدى هذا التهريب إلى مزيد استنزاف الثروات وإلى تآكل حاد وخطير للادخار المحلي الذي تراجع حجم معدله السنوي إلى النصف بين (1950-1954) و-(1955-1960) وأصبح لا يمكن حتى من تغطية نفقات استهلاك المعدات (amortissement) أثناء الفترة (1955-1957).

وقد نتج عن هذا الوضع تراجع كبير لنسبة الاستثمار الخام من الناتج المحلي الخام التي مرت من 18% كمعدل سنوي أثناء الفترة 1954-1950 إلى 12.4% كمعدل سنوي في فترة 1950-1960 (Annuaire de l'Afrique du Nord, 1962).

وإذا احتسبنا نسبة الاستثمار الصافي فإن تراجع هذه النسبة بلغ 50% ليصل إلى 7.2% في الفترة الأخيرة المشار إليها مقابل 14.3% في الفترة الأولى. وهذه النسبة الضعيفة جداً من الاستثمار الصافي هي دون حتى ما يتطلبه النمو الديموغرافي إذا اعتمدنا فرضية نمو ديموغرافي ب 2% ونسبة حديّة لرأس المال ب 4% فإن نسبة الاستثمار الصافي يجب ان لا تقل عن 8%.

اجمالا فإن الغزو الاستعماري في إطار الانتشار التوسعي لعلاقات الانتاج الرأسمالية قد تسبب في تشويه التراكم البدائي الموروث نتيجة توظيفه لخدمة التراكم التوسعي للرأسمالية في الاقطاب الغربية عموماً والأوروبية بالخصوص وفي خلق نوع من التراكم البدائي المبتور المتمثل في تنامي حجم اليد العاملة الحرة نتيجة تفكيك علاقات الانتاج التقليدية في الميدان الفلاحي وفي قطاع الصناعات التقليدية بالأساس وذلك بالتوازي مع غياب تركز الرأس المال النقدي في البلاد التونسية نتيجة تحويل وتهريب متنامي ومتصاعد للأموال لفائدة الأقطاب الرأسمالية. **هذا الارث الاستعماري مثل السبب التاريخي الرئيسي والأساسي في بروز اشكالية تمويل الاقتصاد التونسي.** كما كان هذا الوضع منذ البداية السبب في:

ضعف التصنيع وانحصار القطاع الخاص المحلي وضعف ثقافة ريادة الأعمال والمبادرة الفردية نتيجة تحويل الثروات إلى الخارج الذي أدى إلى ضعف الادخار والاستثمار كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

2 من المحتمل أن تهريب الأموال قد بدأ بعد اعلان منداس فرانس (Mendes France) الوزير الأول الفرنسي يوم 30 أوت 1954 عن استعداد فرنسا للتفاوض حول الاستقلال الداخلي في تونس.

ضعف التشغيل وانتشار البطالة والتهميش والفقر نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي محليا بالتوازي مع تفكيك علاقات الانتاج التقليدية. ذلك انه في الفترة 1931 الى 1946 وقع تسجيل تراجع نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي من مجموع السكان التي مرت من 20% الى 14% بدون ان يقع ارتفاع في نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة والخدمات حيث بقيت هذه النسبة في حدود 8% اثناء الفترة المذكورة. وقد أدى هذا الوضع الى ضعف انتشار علاقات التآجير (salarial) مع تنامي البطالة التي وصل حجمها حوالي 500000 عاطل عن العمل حسب تقييمات الاتحاد العام التونسي للشغل آنذاك.

ضعف نسبة الموارد الداخلية واللجوء الى التداين الخارجي لتمويل الاستثمارات المحلية رغم ضعف حجمها. ذلك أنه في ظل تراجع حاد للإدخار المحلي أثناء العشرية 1950-1960 فان مساهمة الموارد الخارجية بلغت 69% من الاستثمارات المسجلة علما أنه في غياب المحاسبة والاعتذار والتعويض عن نهب الثروات التونسية مدة 74 سنة «حماية» فان المستعمر الفرنسي تحول بقدرة قادر من ظالم ومخرب للاقتصاد التونسي إلى فاعل خير وصاحب فضل ومدعم للتنمية التونسية. ذلك أن الموارد الخارجية تتضمن الإعانات المالية التي تقدمها فرنسا والتي كانت لا تمثل على سبيل المثال سنة 1957 أكثر من ثلث تهريب الأموال التي وقع تسجيلها في نفس السنة المذكورة. مع الإشارة الى ان هذه الاعانات المالية غالبا ما تكون مشروطة ومعرضة للتقلبات الحاصلة في العلاقات الثنائية مثل ما حصل في اوت 1957 عندما ألغت فرنسا اعاناتها المالية لتونس نتيجة مساندة هذه الأخيرة للمقاومة الجزائرية.

كل هذه الاوضاع والتقلبات في العلاقات المالية والاقتصادية والسياسية بين فرنسا وتونس بالإضافة الى تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية دفعت بالسلطات التونسية الى اتخاذ عديد الاجراءات الهادفة الى التحكم ولو نسبيا في مسالك توزيع الثروة والفائض الاقتصادي ( عبر الغاء الاتفاقية الاقتصادية والمالية الموقعة في جوان 1955 والخروج من منطقة الفرنك والتأسيس لبنك مركزي تونسي في سبتمبر سنة 1958 وخلق الدينار التونسي وفصله عن الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1958 الشيء الذي أدى الى الخروج من منطقة الفرنك والتحكم في سعر الصرف ومواجهة تهريب الأموال) من جهة وتونس مصادر انتاج الثروة من جهة أخرى (تونس عديد المصادر الريعية في المجال المنجمي والطاقة والنقل بالأساس في فترة أولى وفي المجال الزراعي في فترة لاحقة). وقد مكن الخروج من منطقة الفرنك والاجراءات المصاحبة له من الحد من حجم تهريب الأموال الذي بلغ 4 مليون دينار سنة 1960 أي ما يمثل 11% من الإدخار الوطني مقابل 30% مسجلة سنة 1953.

لكن رغم كل هذه الاجراءات التي تعتبر ضرورية للحد من استنزاف الثروة المحلية ورغم التمشي الارادي في المجال التنموي الذي وقع اعتماده أثناء السنوات الستين من القرن الماضي والذي قاد الدولة الى اتخاذ إجراءات عديدة تهدف لخلق نوع من التراكم البدائي الارادي القائم على تحقيق تمرکز الفائض الاقتصادي عبر اصلاحات جبائية واجتماعية ( مكنت من الرفع من الموارد الجبائية الذاتية للدولة) وتجارية ( تكوين تعاضديات ودواوين تجارية...) وتونس عديد المصادر الريعية وتدعيم المنظومة البنكية ( عبر خلق بنوك عمومية) واقامة حماية جمركية الخ... رغم كل هذا فان اشكالية التمويل بقيت قائمة الذات مع تسجيل منحى تصاعدي أصبح يهدد المسار التنموي بأكمله وسيادة القرار

الوطني بالذات. هذه الاستمرارية بجانب بعدها التاريخي لها كذلك بعد هيكل في علاقة مع الاختيارات التنموية المؤسسة للنمط التنموي التوسعي المميز للمسار التنموي خاصة منذ بداية السبعينات

## **ب. البعد الهيكلي لإشكالية التمويل:**

ب - 1. التعريف بمفهوم نمط التنمية وبطبيعته التوسعية:

قام المسار التنموي في تونس بالأساس على انتشار علاقات الانتاج الرأسمالية في إطار نمط تنموي توسعي رغم التنوع الظاهري للتجارب الاقتصادية في مجال أدوار الأطراف القائمة والسياسات الاقتصادية المعتمدة والأولويات المعلنة إلخ .... ذلك أن البلاد التونسية شهدت تجربة ليبرالية لم تدم كثيرا في البداية (1955-1961) تلتها قرابة 10 سنوات تجربة رأسمالية الدولة (1961-1969) ثم تجربة مختلطة (الدولة مع قطاع خاص متصاعد) وأخيرا مرحلة انتقال ليبرالي معلن ومبرمج منذ 1986 في إطار برنامج إصلاح هيكل قائم على اختيارات نيو ليبرالية يقع تطبيقها تحت إشراف وإملاءات صندوق النقد الدولي الذي يستغل كل أزمة تمر بها البلاد لتجذير مثل هذه الاختيارات.

كما سبق ذكره رغم هذا التنوع وتعدد المراحل فإن نمط التنمية الذي بقي مهيمنا يتميز بطابع توسعي منذ بداية السبعينات بالأساس. ويمثل نمط التنمية إطارا مرجعيا قائم على ثلاثة مكونات أساسية:

◀ **الأول يخص نمط الحوكمة** وطريقة إدارة النشاط الاقتصادي داخل بلد أو على مستوى العالم فيما يخص السياسات العالمية التعديلية لمواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية للعولمة.

◀ **الثاني يخص نمط الاندماج العالمي** لبلد منفتح أي يخص دور وموقع هذا البلد في التقسيم الدولي للعمل السائد. هذا الجانب له أهمية خاصة لأنه يساهم بنسبة كبيرة في تحديد وضبط محتوى ومكونات النسيج الاقتصادي وعلاقاته بالخارج.

◀ **الثالث والأخير** يخص منظومة الانتاج ونسق نمو الثروة وحجمها وهيكلتها وقدرة النسيج الاقتصادي على خلق تنمية مستدامة متوازنة ومستقلة. والجانب الثالث في حقيقة الأمر يمثل نتيجة للجانب الأول والثاني، بالاعتماد على هذه المكونات يمكن التأكيد على أن نمط التنمية السائد منذ أوائل السبعينات على الأقل يتميز بطابعه التوسعي.

وقد أدت دراسة كل هذه المكونات خلال مختلف مراحل المسار التنموي التونسي إلى إبراز خصوصية وطبيعة النمط التنموي الذي يتميز:

◀ **في مجال الحوكمة** بالتخلي عن كل تمشي إرادي وبالخضوع إلى منطق التقسيم الدولي للعمل الناتج عن مقتضيات التراكم الرأسمالي العالمي ومصالح الشرائح العالمية المهيمنة. ومثل هذه الحوكمة اقتصر على العمل على الرفع من نسبة النمو على حساب التنمية وعلى التحسين النسبي للتوازنات المالية الكلية على حساب

التوازنات الحقيقية] الذي يفترض تحسينها عبر التقليل من البطالة ومن الفوارق الاجتماعية والجهوية وحسن التصرف في الموارد الطبيعية) ماء وطاقة وأراضي فلاحية والثروات البحرية بالخصوص) والحفاظ على بيئة سليمة إلخ... [ والهولة وراء مزيد الاندماج العالمي على حساب الاندماج الوطني قطاعيا وترايبا والبحث المتنامي عن مزيد تدعيم القطاع الخاص المحلي والأجنبي على حساب البنية التحتية والخدمات الاجتماعية (صحة وتعليم وتكوين مهني بالأساس ) والمؤسسات العمومية (التي وقع خصوصتها وإهمالها) والطبقات الاجتماعية الوسطى (التي أصبحت تتأكل بصفة مستمرة).

◀ **في مجال الاندماج العالمي** فقد اعتمد هذا الاندماج المتنامي على الاكتفاء باستغلال الامتيازات التفاضلية القارة (أي بدون الحرص على خلق امتيازات تفاضلية ديناميكية عبر اعتماد سياسات قطاعية استراتيجية نشيطة بل بالعكس وقع التخلي عن هذه السياسات منذ إصدار مجلة الاستثمارات سنة 1993 باسم مبدأ ليبرالي يؤكد على ضرورة حياد الدولة ) والقائمة على استغلال يد عاملة ضعيفة الكفاءة والأجور في قطاعات محدودة كالخياطة والجلود وبعض المنتجات الكهربائية الموجهة لصنع وسائل النقل بالإضافة إلى تهمين الموارد الطبيعية الباطنية (الفسفاط بالأساس عبر الصناعات الكيماوية ) والسطحية (الشمس والشطوط عبر التركيز على السياحة ) .

◀ **في مجال الإنتاج** فقد قام نمط التنمية على منطقتين توسعيين يتمثل في زيادة نسق نمو الإنتاج عبر الزيادة في حجم عناصر الإنتاج بالأساس (يد عاملة، رأسمال وموارد طبيعية) وليس عبر البحث المستمر على الرفع من إنتاجية هذه العناصر.

ب - 2. ضعف الادخار الوطني واستمرار واحتداد اشكالية التمويل هو حصيلة النمط التنموي وفتوره المتصاعد

مثل هذا النمط التنموي التوسعي أدى الى وجود نسق اقتصادي هش يتميز بضعف قدرته على توسيع وتنويع قاعدة إنتاج الثروة والرفع من نسق نموها من جهة وبكثرة مسالك تحويل نسبة متنامية من هذه الثروة للخارج من جهة أخرى. هذا الوضع بالإضافة الى دخول هذا النمط في أزمة مستمرة ومتصاعدة منذ أوائل القرن الحالي تسبب في ضعف الادخار الوطني وتراجع نسبته من الناتج أثناء العشري الأخيرة بالخصوص مما أدى الى استمرار اشكالية التمويل واستفحالها المتصاعد خاصة في ظل أزمة المالية العمومية الأخيرة.

وقد تمثلت هشاشة النسق الاقتصادي في عديد العناصر منها بالأساس:

◀ **النسبة المرتفعة للعاملين المستقلين الذين يشتغلون لحسابهم الخاص.** هذه النسبة مثلت 86.5% من المؤسسات الخاصة سنة 2018 مقابل 81% سنة 2002.

◀ **النسبة المرتفعة للمؤسسات غير المنتجة للثروة المادية.** ذلك أن المؤسسات العاملة في الصناعة والفلاحة والصيد البحري لا تتجاوز نسبتها 12% من مجموع المؤسسات الخاصة سنة 2018 مقابل 13% سنة 2002.

- ◀ الازدواجية المتنامية للنسيج الاقتصادي الخاص القائم على تواجد اقتصاد منظم بجانب اقتصاد موازي من جهة وشركات مقيمة ((on shore بجانب أخرى غير مقيمة (offshore) من جهة أخرى. بجانب غياب التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص منذ التخلي عن السياسات القطاعية النشيطة بالخصوص إضافة الى التمرکز المشط لأغلب المؤسسات على الشريط الساحلي.
- ◀ تفكك النسيج الاقتصادي وضعف التكامل واندماج الأنشطة نتيجة ما سبق ذكره بالإضافة إلى غياب استراتيجيات قطاعية تهدف إلى بناء سلاسل انتاج (Filières) وقلة المشاريع الكبرى المهيكلة للنسيج الاقتصادي.
- ◀ تنامي الصعوبات والعجز المالي لأغلب المؤسسات العمومية خاصة منذ بداية مرحلة الانتقال الليبرالي المتسارع بداية من تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986 الذي أدى إلى التخلي عن السياسات القطاعية النشيطة وتنامي الخوصصة في إطار تقزيم وتفكيك الدولة وضرب كل تمشي ارادي في المجال التنموي
- ◀ تأزم كل منظومات الإنتاج الفلاحية واحتداد العجز الغذائي مع تنامي العجز المائي وغياب منظمة فلاحية مستقلة وقادرة على تعبئة الفلاحين والتأثير على صياغة السياسات العمومية.
- ◀ تنامي حجم ودور الرأسمال الأجنبي في ظل ارتفاع حجم المؤسسات غير المقيمة وأهمية وجوده بكثافة في قطاع الطاقة واستفادته المتميزة من عمليات خوصصة المؤسسات العمومية وتواجده المتصاعد في قطاع البنوك والتجارة (تكاثر العلامات التجارية الأجنبية...) بالإضافة الى السياحة... مثل هذا التنامي ساهم بقسط وافر في تثبيت موقع تونس في تقسيم دولي للعمل تقليدي، كما ساهم في تنامي الفوارق الجهوية وفي تحويل متصاعد للثروة التونسية للخارج عبر المسالك التجارية والمعاملات المالية القانونية وغير القانونية.
- ◀ تراجع حجم الاستثمارات العمومية بالتوازي مع ضعف الاستثمارات الخاصة مقارنة مع بلدان منافسة (جدول 3) بجانب تراجع القطاعات غير المنتجة للثروة المادية مع تسارع تراجع هذه النسبة منذ 2010 كما يشير الى ذلك (الجدول 4)

### جدول 3: تطور نسبة الاستثمار الخاص من مجمل الاستثمارات

تونس	تركيا	تايلاند	بولونيا	المغرب	مصر	كوريا الجنوبية	
50.4	78.5	67.7	86.6	70.4	68.4	-	1997
62.8	84.9		91.4	78.1	74.5	80.3	2010

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

#### جدول 4: تطور نسبة الاستثمارات الجمالية والتوزيع القطاعي للاستثمارات

الفترة	-1971 1962	-1981 1972	-1991 1982	-2001 1992	-2010 2002	-2015 2016	-2020 2016	-2020 2011
نسبة الاستثمارات الجمالية (1)	26%	29%	24.1%	24.6%	23.6%	21.2%	14.5%	19%
التوزيع القطاعي للاستثمارات: (2)								
أ) الفلاحة والصيد البحري	16.5	11.4	14.4	12.8	8.4	7.3	7	7.2
ب) الصناعات المعملية	8.8	13.6	16.5	13.4	11.6	11.5	11.1	11.3
ج) الصناعات غير المعملية	13.9	22.5	18.2	13.7	17.4	16.1	18.1	17
مجموع أ+ب+ج	39.2	47.5	49.1	39.9	37.4	34.9	36.2	35.5
د) قطاع الخدمات السلعية	36.5	32.1	26.3	36	36.3	32.5	32.1	32.3
هـ) السكن	10.9	12.5	16.9	14.1	15.8	18.5	16.6	17.6
التجهيزات العمومية	13.3	7.9	7.7	10	10.5	14.2	15.1	14.6
المجموع العام	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: بنك المعطيات الإحصائية للمعهد التونسي للتنافسية والدارسات الكمية، كراس الإنتاجية عدد 4، حوصلة للفترة 1961-2020

- عجز هذا النمط عن تجاوز سقف 5% في المدى الطويل في مجال نسق نمو الانتاج وسقف 25% في مجال نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الخام كما يشير إلى ذلك (جدول 5)



### جدول 5: تطور نسبة النمو ونسبة الاستثمار منذ 1962

1962/2020	2011/2020	2002/2010	1992/2001	1982/1991	1972/1981	1962/1971	
4.2%	0.7%	4.4%	4.9%	3.3%	6.9%	5.5%	نمو الناتج المحلي الخام
24.5%	19.4%	23.3%	24.9%	21%	27.4%	26.7%	نسبة الاستثمار

المصدر: حسابات تعتمد بنك معطيات المعهد الوطني للمنافسة والدراسات الكمية.

تراجع الإنتاجية والتنافسية خاصة في مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تمثل جزء من مرحلة الانتقال الليبرالي المتسارع منذ 1986. وقد شمل تراجع الإنتاجية كل عناصر الإنتاج كما يشير إلى ذلك (الجدول 6)

### جدول 6: نسبة تطور النسق السنوي لإنتاجية عناصر الإنتاج

الإنتاجية الجمالية لُعناصر الإنتاج	إنتاجية رأس المال	إنتاجية العمل	السنة
-1.2	-2.3	-0.4	2000
-1.5	-0.1	-1.2	2005
-0.4	-1.6	07	2010
-0.9	-4.6	2.8	2011
0.6	0.3	0.9	2012
-0.9	-1.2	-0.6	2013
0.2	-0.6	0.9	2014
-0.6	-1.3	0.0	2015
-1.3	-2	-0.6	2016
0.1	-0.4	0.6	2017
0.5	0.0	1	2018
-0.3	-1	0.2	2019
-7.5	-9.3	-6.1	2020
3.4	3.4	3.3	2021
2.5	2.9	2.1	2022

المصدر: جدول القيادة حول تنافسية الاقتصاد التونسي نشر المعهد الوطني للتنافسية والدراسات الكمية ITCR, 2022

وقد نتج عن تطور كل هذه المؤشرات التي تخص هشاشة النسيج الاقتصادي تراجع تنافسية الاقتصاد التونسي ومكانته في أهم سوق بالنسبة لتونس بالمقارنة مع عدة بلدان منافسة لها. حيث أصبحت لا تمثل صادرات تونس في سوق الاتحاد الأوروبي سوى 0.49% سنة 2021 مقابل 0.52% سنة 2019 و0.62% سنة 2010 و0.67% سنة 2003. بالتوازي نلاحظ ارتفاع نسبة صادرات الاقتصاديات الصاعدة كالصين والناشطة كالمغرب (جدول 7).

### جدول 7: نسبة تطور مقارن لحجم تونس في سوق الاتحاد الأوروبي

2021	2020	2019	2017	2014	2010	2008	2003	
22.36	22.43	18.73	20.18	17.87	18.54	15.71	11.4	الصين
3.69	3.64	3.60	3.76	3.21	2.81	2.92	2.93	تركيا
2.19	1.92	2.04	2.38	2.20	2.19	1.87	1.51	الهند
0.74	0.79	0.84	0.91	0.73	0.46	0.35	0.39	بنغلادش
0.85	0.88	0.84	0.81	0.65	0.51	0.54	0.68	المغرب
0.43	0.37	0.43	0.44	0.51	0.47	0.52	0.38	مصر
0.49	0.50	0.52	0.52	0.55	0.62	0.60	0.67	تونس

المصدر: نفس المصدر السابق

### ب-2-2. تعدد مسالك التحويل المتنامي للثروة وتهريب الاموال للخارج:

إلى جانب ضعف قدرة النسيج الاقتصادي على الرفع من نسق خلق الثروة نتيجة طبيعة الاندماج العالمي للاقتصاد التونسي المحددة لنوعية وحجم الأنشطة الاقتصادية ولمحتوى النسيج الاقتصادي وحركيته يجب كذلك الإشارة الى تنامي ظاهرة تهريب الاموال وتحويل الثروة عبر عديد المسالك ومختلف الطرق «القانونية» وغير القانونية. هذه الظاهرة تساهم بصفة أساسية في استمرار ضعف الادخار الوطني وفي تعقد اشكالية تمويل الاقتصاد التونسي.

### ب-2-2-1. تنوع مسالك تحويل الاموال بصفة قانونية:

هذا التحويل يمر عبر عديد المسالك من أهمها:

◀ **التحويل عبر تنامي عدد المؤسسات غير المقيمة** التي بلغ عددها 29061 سنة 2018 مقابل 6101 سنة 2002. وبعض العشرات في أوائل السبعينات قبل صدور قانون أفريل 1972.

في سنة 2018 بلغت نسبة المؤسسات غير المقيمة على ملك الاجانب 41.6% كما أن 80% من اجمالي المؤسسات الأجنبية هي مؤسسات غير مقيمة علما أن المؤسسات غير المقيمة تتمتع بامتيازات جبائية ومالية وبتسهيلات ادارية مرتفعة. بالإضافة الى ذلك فان المؤسسات غير المقيمة، التي يتجاوز ملكية رأس مالها من طرف الأجانب نسبة 66%، تتمتع بامتياز استثنائي يتمثل في امكانية الحفاظ على قيمة صادراتها خارج تونس حسب الفصل 6 من قانون أبريل 1972. ومثل هذا الامتياز الاستثنائي يمثل نوعا من التشجيع القانوني على تهريب الاموال وحماية الرأس مال الاجنبي من النتائج السلبية التي يخلفها التراجع المستمر لقيمة الدينار التونسي. والجدير بالإشارة إلى أن الفائض التجاري المتراكم في النظام غير المقيم قد بلغ 34476 مليون دينار أثناء الفترة 2002-2011 أي بمعدل سنوي يساوي 3447.6 مليون دينار ثم ارتفع أثناء الفترة 2012-2021 ليبلغ 87007.5 مليون دينار أي بمعدل سنوي بلغ 8700.7 مليون دينار

◀ **التحويل عبر تنامي الاستثمارات المباشرة الاجنبية** التي شهدت حيوية متميزة في إطار الخصوصية بالخصوص بجانب أهمية هذه الاستثمارات في مجال الطاقة. وقد نتج عن هذه الاستثمارات تحويل متنامي للمراييح المسجلة من طرف هذه الاستثمارات كما يشير الى ذلك (الجدول 8).

#### الجدول 8: تطور معدل دخول الاستثمارات الأجنبية وخروج مراييح هذه الاستثمارات

2020-2011	2010-2000	(مليون دينار)
2110.4	1805.61	1. المعدل السنوي لحجم دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة
2197.28	1364.71	2. المعدل السنوي لحجم خروج مراييح الاستثمارات الاجنبية المباشرة
-86.88	+440.9	3. النتيجة الصافية (1-2)
د 21972.8 م د	د 15011.8 م د	الحجم الجملي لخروج المراييح

المصدر: ميزان الدفعات منذ سنة 2000، البنك المركزي التونسي

◀ **التحويلات المتنامية لخدمة الدين الخارجي:** نتيجة اللجوء المتنامي للتداين الخارجي أصبحت خدمة الدين الخارجي تمثل عبئا ثقيل على الاقتصاد التونسي عموما وعلى الميزانية العمومية بالخصوص، حيث أصبحت تمثل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي 65.9% سنة 2021 مقابل 47.5% سنة 2001. كما تضاعف حجم خدمة الدين أكثر من مرتين بين 2011 و2021 وقفزت نسبة خدمة الدين من قيمة صادرات السلع والخدمات من 10.5% سنة 2011 الى 16.6% سنة 2019 و15.1% سنة 2021. من جانبها خدمة الدين العمومي المتكونة من 70% من الدين الخارجي بلغت 25% من

النفقات العمومية سنة 2020 مقابل 23% سنة 2019. اجمالا خدمة الدين الخارجي أصبحت تمثل حملا ثقيلًا على الاقتصاد التونسي وتتسبب في نزيف متنامي للدخار الوطني كما يشير الى ذلك (الجدول 9).

### جدول 9: معدل تطور القروض الخارجية متوسطة وطويلة المدى ومعدل تطور خدمة الدين

2020-2011	2010-2000	
6937.4	2406.36	1. معدل القروض
5328.6	2785.27	2. خدمة الدين الاصل الفائزة
4108.1	1994.27	
1220.5	790	
1608.8	-378.909	3. النتيجة الصافية

المصدر: ميزان الدفوعات منذ سنة 2000، البنك المركزي.

- التحويل الناتج عن التراجع المستمر لقيمة الدينار التونسي مقابل الدولار والأورو بالخصوص. علما أن قيمة أورو واحد كانت تساوي 1.19 دينار سنة 2002 وأصبحت تساوي 3.3 دينار حاليا. هذا النوع من التحويل للثروة الوطنية يتصاعد مع تنامي التبعية في كل المجالات خاصة في المجال الغذائي والطاقي بالإضافة الى تنامي نسبة المعاملات الخارجية مع الخارج ونسبة اللجوء الى التداين الخارجي بالأساس كما يشير الى ذلك (الجدول 10).

### جدول 10 تأثير تطور سعر الصرف على تطور حجم الدين العمومي

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
72.51	78.20	70.44	62.28	55.40	50.77	46.56	1. نسبة التداين العمومي (%)
4546.5-	9465.2	5345	3936.5	855	994.8	883.8	2. تأثير سعر الصرف على التداين العمومي (%)
3.9	8.99	5.54	4.4	1	1.23	1.17	3. نسبة تحويل الثروة الناتجة عن سعر الصرف من الناتج المحلي الخام (%)

المصدر: تقارير مختلفة حول الدين العمومي صادرة عن وزارة المالية.

## ب-2-2-2. تنامي تهريب الأموال بصفة غير قانونية:

بجانب التحويلات المتنوعة والقانونية هناك تهريب متنامي وغير قانوني للأموال. وهذا التنامي يقع بالتوازي مع ارتفاع نسبة انفتاح الاقتصاد التونسي (جدول 11) بالإضافة إلى الفتور المتصاعد لنمط التنمية الحالي. ذلك أن تنامي الانفتاح والمبادلات التجارية يوفر أكثر فرص للمغالطة في اتجاه التقليل من قيمة الصادرات والرفع من قيمة الواردات. حيث تتسبب هذه التصريحات المغلوطة في 80% من تقديرات حجم تهريب الأموال حسب المنظمة الأمريكية للشفافية المالية العالمية (global financial integrity).

### جدول 11: تطور مؤشرات انفتاح الاقتصاد التونسي

2021	2019	2011	2001	1991	1981	1971	1961	
43.5	48.11	48.5	42.8	35.8	35.9	20.9	17.9	أ. نسبة الصادرات من الناتج المحلي الخام
52.8	59.1	56	46.7	40.8	43.3	22.6	26.4	ب. نسبة الواردات من الناتج المحلي الخام
96.3	107.2	104.5	89.5	76.6	79.2	43.5	44.3	نسبة (أ+ب) من الناتج
48.2	53.6	52.2	44.8	38.3	39.6	21.7	22	نسبة الانفتاح [ الناتج المحلي الخام / (أ+ب) ] <sup>2</sup>

المصدر: حسابات تعتمد معطيات بنك المعلومات المركز الوطني للمنافسة ...

بالإضافة إلى تهريب الأموال عبر المبادلات التجارية والتهرب من دفع المعاليم الجمركية عبر التصاريح المغلوطة حول طبيعة السلع المتبادلة هناك التهريب الذي يقع عبر تحويلات المهاجرين التي غالبا ما تكون غير مصرح بقيمتها الحقيقية. كما أن التهريب يقع كذلك بمناسبة العمليات التي تشمل الاستثمارات المباشرة الخارجية والديون الخارجية.

وحسب الدراسات الصادرة عن جامعة مشاسوتس في أكتوبر 2012 (Political Economy Research) وحسب ما نشرته مجلة اقتصاد التنمية في عددها (2) سنة 2014 (Revue d'économie de développement) قد بلغ حجم تهريب الأموال من بلدان شمال إفريقيا (الجزائر ومصر والمغرب وتونس) أكثر من 450 مليار دولار (بالدولار القار لسنة 2010) أثناء الفترة (1970-2010) منها 267 مليار دولار مهربة من الجزائر تليها المغرب ب 88 مليار ومصر ب 60 مليار وتونس ب 39 مليار دولار.

بالنسبة لتونس 87% من حجم التهريب وقع في فترة نظام بن علي (1987-2010) كما أن 39 مليار دولار المهربة مثلت 88.1% من الناتج المحلي الخام سنة 2010 وتسببت في معدل خسارة لكل تونسي بلغت 3695.7 دولار مقابل 7533.4 دولار لكل جزائري

و2744.9 لكل مغربي و736 دولار لكل مصري. كما أن المعدل السنوي للخسارة بالنسبة للاقتصاد التونسي بلغ 1.5 مليار دولار في فترة حكم بن علي مقابل معدل خسارة سنوية بـ 278 مليون دولار أثناء الفترة السابقة (1970-1987) في فترة حكم بورقيبة.

إن تهريب الأموال أصبحت في تونس ظاهرة مستمرة ومتصاعدة تتسبب في نقص حاد للدخار الوطني وفي لجوء متواصل للتدائين الخارجي وفي ارتفاع حدة وتعدد أشكالية التمويل التونسي. كما أن هذه الظاهرة أصبح لها عمق هيكلي بصدد التنامي نتيجة الطبيعة التوسعية لنمط التنمية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً بالإضافة إلى فتور هذا النمط منذ بداية هذا القرن بالأساس. هذا الفتور نتج عنه توسع وتغول الاقتصاد الموازي بجانب اتساع مسالك التهريب وحجمه.

من أجل ذلك أصبحت معالجة اشكالية التمويل تتطلب حلولا هيكلية تتمثل في بلورة بديل تنموي يسمح بتطوير قدرة النسيج الاقتصادي على تنويع مصادر الثروة والرفع من نسق انتاجها من جهة وتوفير ظروف اقتصادية ومؤسسية ومناخ أعمال في إطار تمشي إرادي في المجال التنموي يسمح من الحد من تهريب الأموال ويساهم في تدعيم الادخار الوطني والإقبال على تطوير حجم ونسبة الاستثمارات مع التركيز على القطاعات المنتجة للثروة المادية في إطار تنمية مستدامة وعادلة من جهة أخرى.

على المدى القصير يجب العمل على تطوير أداء المنظومة البنكية قصد الرفع من مساهمتها في تمويل الاقتصاد بجانب اعتماد اجراءات جديدة ومتجددة للرفع من الادخار الوطني وتنويع مصادره والحرص على حسن توظيفه للنهوض خاصة بالقطاعات المنتجة.

في هذا السياق سنتعرض بالتحليل في الجزء الموالي إلى المنظومة البنكية للكشف عن أدائها وعن الإجراءات التي يجب اعتمادها لتطوير هذا الأداء.

## مساهمة النظام البنكي في تمويل الاقتصاد التونسي: الإنجازات والنقائص والآفاق<sup>3</sup>

هذه الدراسة تطرح إشكالية مدى قدرة النموذج المصرفي ونموذج الأعمال الحالي للبنوك التونسية على الاستجابة لتطلعات الشعب التونسي المشروعة لمزيد من الاستثمار، تقليص نسبة البطالة وتوفير فرص تمويل أسهل، أكثر إنصافاً وأكثر تلاؤماً مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والشركات.

الهدف هو تقديم إجابات للأسئلة التالية: هل يلعب النظام المصرفي الدور الاستراتيجي الذي ينبغي أن يلعبه في تمويل الاقتصاد؟ إلى أي مدى تُعتبر مساهمة البنوك التونسية فعالة في تمويل الاقتصاد والأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ ما هي الشروط التي ستسمح بتحسين مساهمة البنوك التونسية في التمويل؟ هل هناك حاجة إلى تحول عميق في النظام المصرفي التونسي؟

### تستمد هذه الأسئلة شرعيتها من ثلاث حجج رئيسية:

أولاً، تستفيد البنوك من «امتياز» تشريعي يمنحها الحق الحصري في استغلال الموارد المالية الوفيرة وشبه المجانية التي يتم جمعها من المودعين. باستثناء البريد التونسي، لا يمكن لأي وسيط مالي آخر الاستفادة من هذه الموارد. هذا الامتياز نفسه مرتبط بامتياز آخر لا يقل أهمية، وهو إمكانية منح قروض بدون موارد موجودة مسبقاً عن طريق تمويل حسابات الودائع أو إنشاء حسابات جديدة. هذا الامتياز يسمح للبنوك بالاستفادة من سهولة مجانية مقابل منح قروض باهظة الثمن في كثير من الأحيان والتي تضمن لهم هوامش ربح مريحة إلى حد ما. ماذا تقدم البنوك التونسية للاقتصاد والمجتمع مقابل هذا الامتياز؟

ثانياً، كانت البنوك التونسية في كثير من الأحيان تحت الحماية، المفرطة أحياناً، من قبل الدولة، ولم نشهد أي إفلاس للمؤسسات البنكية منذ إنشائها. المؤسسة الوحيدة التي تعرضت للتصفية هي البنك الفرنسي التونسي بعد نزاع قضائي استمر لأكثر من ثلاثة عقود. هذا الدعم التاريخي الثابت من الدولة للبنوك الخاصة والعمومية يجب أن يرافقه في المقابل دعم ملموس من هذه المؤسسات لتمويل الاقتصاد وتنميته.

ثالثاً، بعد الأزمة المالية العالمية 2008-2009، تغيّر وعي المستثمرين والحكومات في جميع أنحاء العالم حول المنفعة الاجتماعية للبنوك بشكل عميق. أعادت البنوك في كثير من الدول توجيهها نحو منطوق الأعمال القائم على الثقة والأخلاق. لم يعد الحكم على أداء البنوك فقط من خلال المؤشرات التقليدية ولكن أيضاً من خلال مؤشرات أداءها الاجتماعي والبيئي.

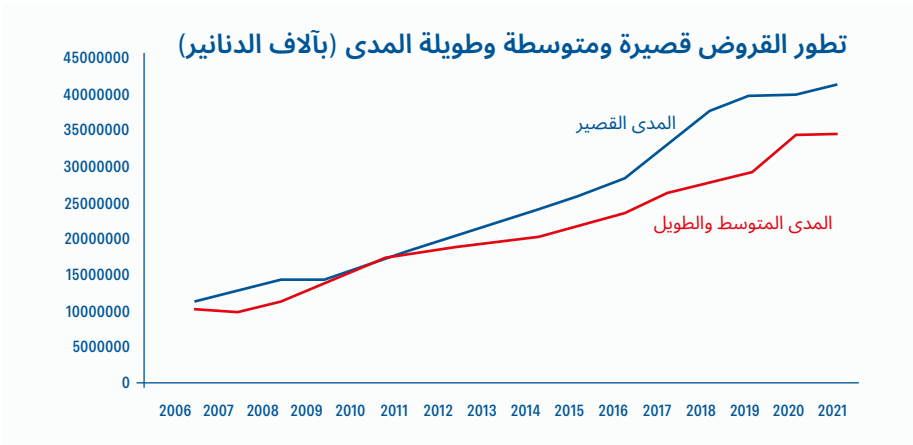
3 هذا الجزء من الدراسة الكاملة باللغة الفرنسية وقع إنجازه من طرف الدكتور زياد السعداوي

تظهر نتائج هذه الدراسة استنفاد نموذج أعمال البنوك التونسية وعجزها على مواجهة تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتونس التي تسارعت خلال العقد الماضي. من أبرز أسباب هذا العجز تكريس سياسة السوق الحرّ وإضعاف الدّور التنظيمي للدولة وتبني الأطروحات الليبرالية الجديدة، والتي لا تزال تهيمن على منطق عمل البنوك التونسية حتى اليوم. هذه السياسة لم تؤت ثمارها وحسب، بل أصبحت تشكل الآن عاملاً معوّقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد..

## تحرير وتطوير السوق المصرفي: سيطرة الأداء الكمي على حساب الأداء النوعي

من المفترض أن يشجع تحرير الخدمات المصرفية البنوك على تحديث تقنياتها لإدارة المخاطر وتوجيه المدّخرات بشكل أكثر نجاعة نحو استثمارات عالية الجودة، علاوة على اعتماد نموذج أعمال أكثر تنوعاً وتنافسية يزيد في فرص الربح وبالتالي يُعزّز قدرة إعادة الرسملة. تُظهر مساهمة النظام البنكي التونسي في تمويل الاقتصاد الوطني بعد التحرير المالي تحسّناً بالمقارنة مع دول شمال إفريقيا الأخرى. ومع ذلك، لا تزال هذه المساهمة متقلبة وغير متكافئة للغاية مقارنةً بالأنظمة البنكية في البلدان المتقدمة. بالإضافة إلى هذا، ظلت البنوك التونسية غير قادرة نسبياً على المنافسة وغير فعّالة مقارنةً بالأنظمة البنكية الأخرى في البلدان ذات مستوى تنمية مُماثل.

منذ التحرير المالي، اتسم التمويل، حسب القطاع الإنتاجي، بانخفاض التمويل متوسط وطويل الأجل مقارنةً بالتمويل قصير الأجل كما يظهر الرسم البياني التالي..

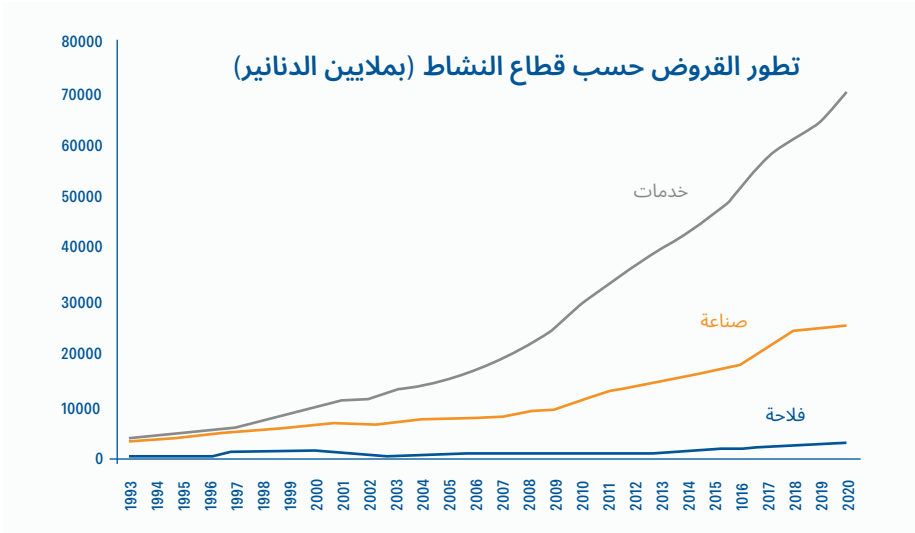


المصدر: بيانات البنك المركزي التونسي

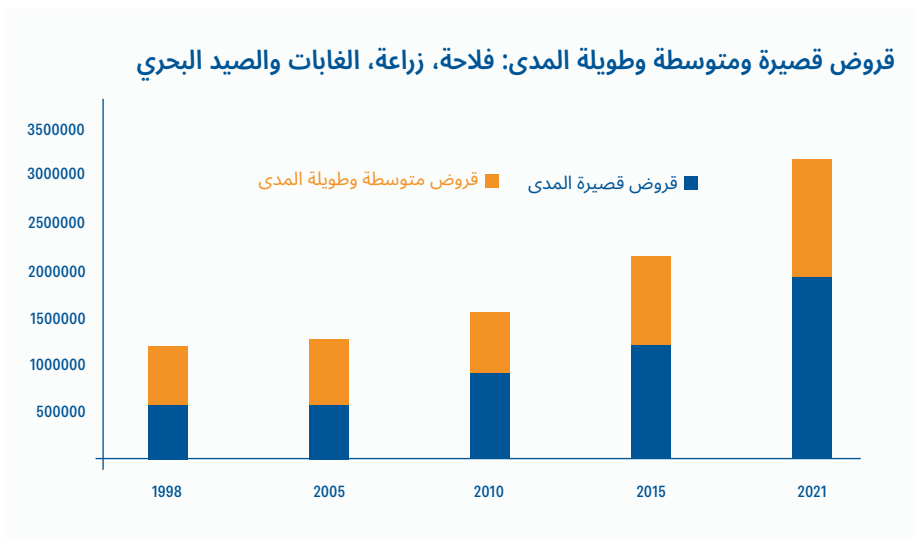
كما تظهر التحاليل أن القطاع الفلاحي التونسي كان الخاسر الأكبر منذ تحرير الخدمات المصرفية. انحصر التطور المالي في حجم السيولة وقيمة التمويلات، ولكن عبر هيمنة التمويل قصير الأجل والتمييز بين قطاعات الإنتاج، مما أدى إلى تقليص الدعم المالي للقطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة التحويلية والفلاحة على وجه الخصوص (انظر الرسوم البيانية أدناه).



كما تظهر التحاليل أن القطاع الفلاحي التونسي كان الخاسر الأكبر منذ تحرير الخدمات المصرفية. انحصر التطور المالي في حجم السيولة وقيمة التمويلات، ولكن عبر هيمنة التمويل قصير الأجل والتميز بين قطاعات الإنتاج، مما أدى إلى تقليص الدعم المالي للقطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة التحويلية والفلاحة على وجه الخصوص (انظر الرسوم البيانية أدناه).

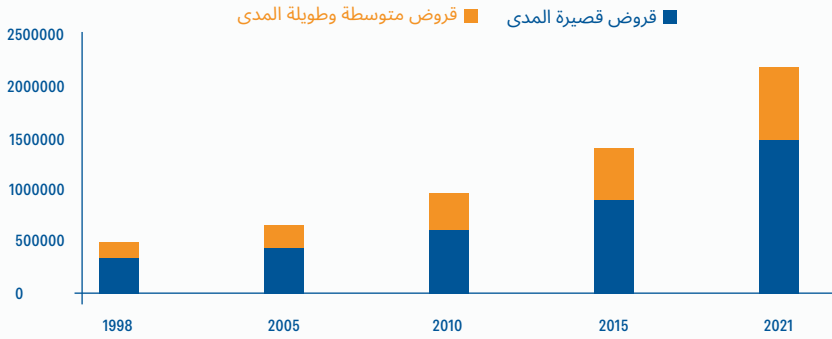


المصدر: بيانات البنك المركزي التونسي



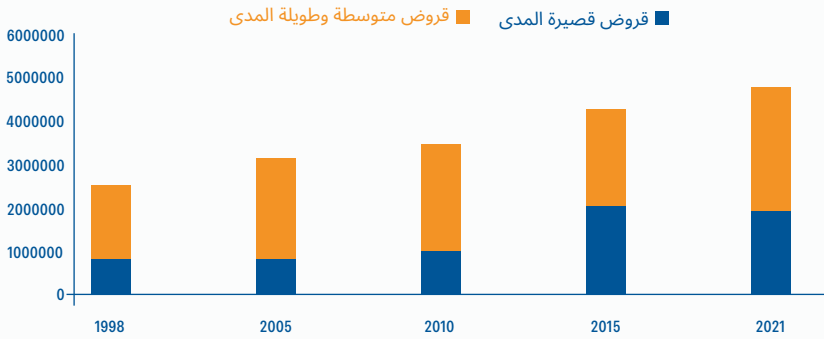
المصدر: بيانات البنك المركزي التونسي. بآلاف الدنانير.

### قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى: الصناعات التحويلية



المصدر: بيانات البنك المركزي التونسي. بآلاف الدنانير.

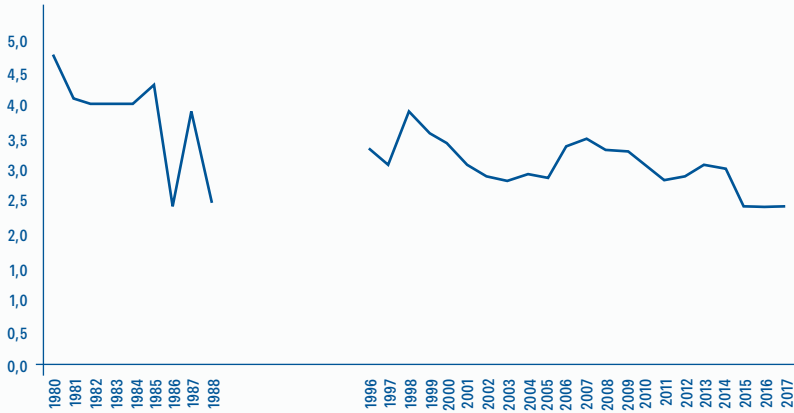
### قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى: السياحة



المصدر: بيانات البنك المركزي التونسي. بآلاف الدنانير.

علاوة على ذلك، فإن هدف تحفيز المنافسة عبر الأسعار وخفض تكلفة الاقتراض لم يتحقق. يوضح الرسم البياني التالي تطور صافي هامش الفائدة (الفرق بين متوسط سعر الفائدة المطبق على القروض ومتوسط سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك على مواردها المالية) يعكس هذا المؤشر قدرة البنوك، في بيئة يفترض أنها تنافسية، على خفض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة. مع العلم أن انخفاض هذا الهامش يعزز تنافسية البنك وكفاءته. يوضح الرسم البياني أن تحرير الخدمات المصرفية لم يؤدي إلى انخفاض صافي هامش الفائدة للبنوك. يوضح الرسم البياني، على سبيل المثال، أنه بين عامي 2006 و2014، كان هذا الهامش تقريباً في نفس المستوى الذي لوحظ بين عامي 1985 و1988.

### مدّل صافي هامش الفائدة للنظام البنكي التونسي

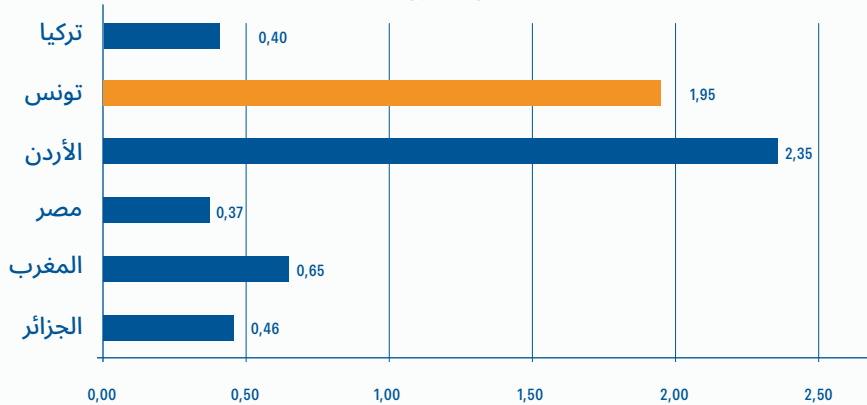


المصدر: بيانات البنك العالمي والاحتياطي الفيدرالي سانت لويس.

تظهر الدراسة الدرجة العالية من التّشّتت التي يتسم بها السوق البنكي في تونس، ممّا أدى إلى ظهور بنوك صغيرة للغاية وغير فعّالة أو قادرة على تلبية احتياجات الاقتصاد من حيث تمويل الاستثمار.

يوضح الرسم البياني أدناه أن عدد البنوك لكل مليون نسمة في تونس مرتفع للغاية، حيث يبلغ 1.95. هذا المتوسط أقل بكثير في الأنظمة المصرفية الأخرى في المنطقة مثل المغرب (0.65)، مصر (0.37) أو تركيا (0.4).

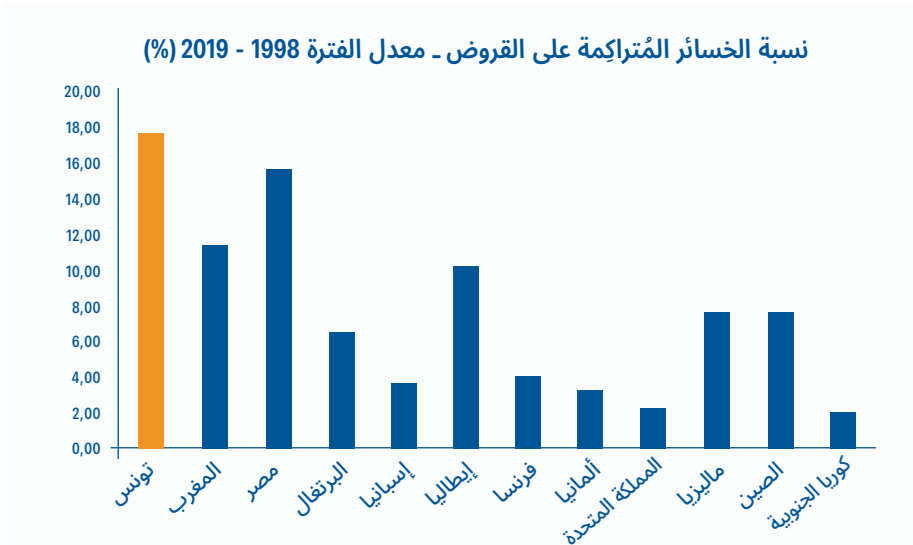
### عدد البنوك لكل مليون نسمة



المصدر: بيانات البنك المركزي التونسي. بآلاف الدنانير.

وبالتالي، يمكن القول أنّ الأرباح المُهمّة التي تُحقّقها البنوك التونسيّة، رغم صغر حجمها والمنافسة الضعيفة التي يتمييز بها السوق البنكي، جزءٌ منها مُتأتي من خلال المساهمات المُشتركة في البنوك التي تمتلكها مجموعات عائلية قليلة والتي من المُرجّح أنها تُؤثر في توجيه جزءٍ من التمويل البنكي إلى المجموعات الصناعية التي تنتمي إلى نفس هذه العائلات.

في المقابل، يستمر النظام البنكي التونسي في تحمل حجم كبير جدًّا من الخسائر المُتراكمّة على القروض ولم ينجح في تنظيف أصوله خلال فترة ما بعد التحرُّر المالي، على الرغم من هيمنة القروض قصيرة الأجل وتوجهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر أمانًا.

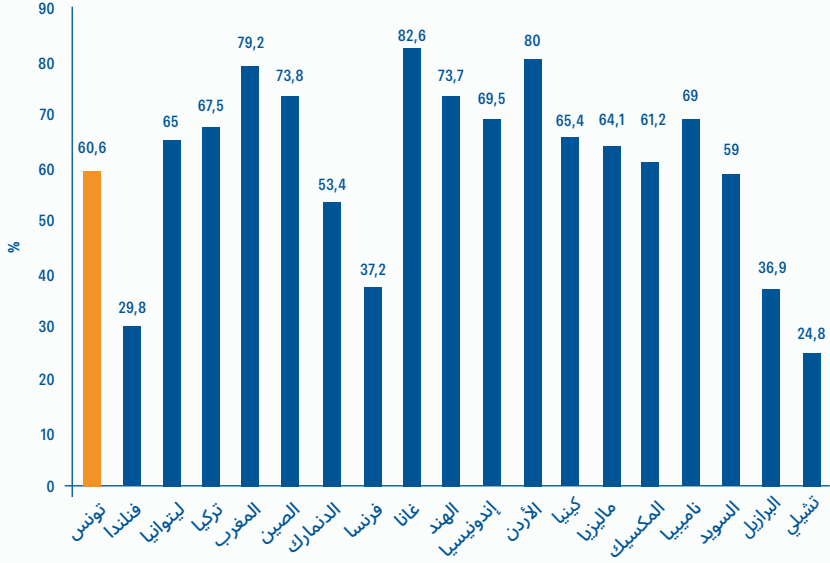


المصدر: بيانات البنك المركزي التونسي. بآلاف الدنانير.

### العقبات المستمرة أمام تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد

تُظهر الدراسة أن الشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة لا تُعاني فقط من محدودية التمويل، بل أنّ مساهمة البنوك في التمويل تتم بشكل أساسي من خلال القروض قصيرة الأجل التي تُقيّد نمو هذه الشركات على عكس أمثالها في البلدان الأخرى. تشير الإحصائيات في الرسم البياني أدناه، إلى أن 60.6% من الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تستفيد من أي خط تمويل من البنوك. هذا المعدل أقل من العديد من تلك التي لوحظت في البلدان النامية والناشئة لكنه لا يزال أعلى بكثير من تلك التي لوحظت في فنلندا (29.8%)، فرنسا (37.2%) أو البرازيل وتشيلي (36.9% و 24.8% على التوالي).

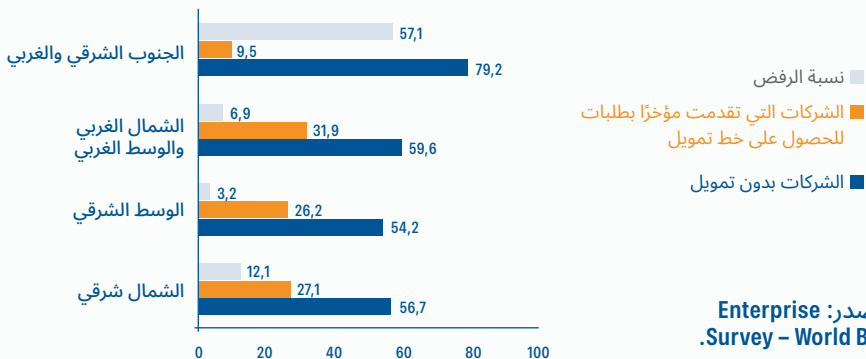
### نسبة الشركات بدون خط تمويل (%)



المصدر: Enterprise Survey – World Bank.

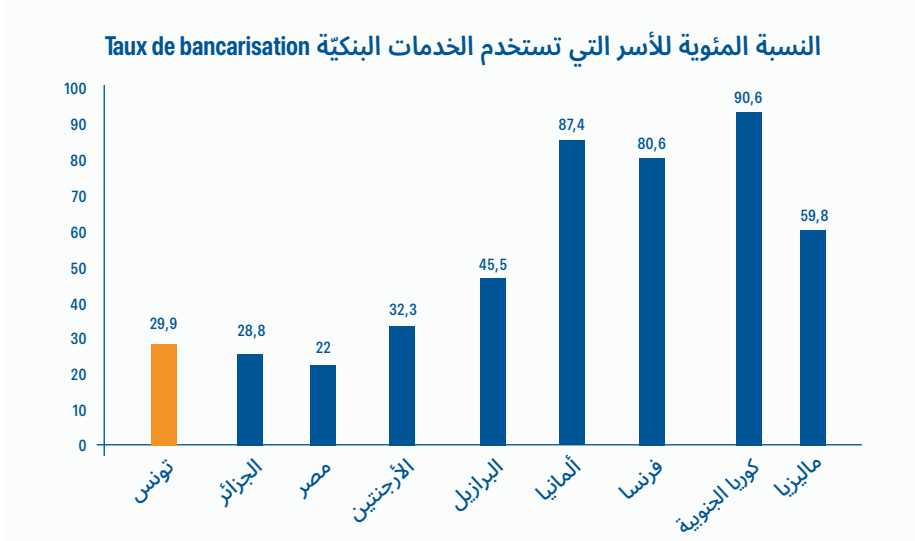
علاوة على ذلك، فإن المساهمة الحالية للجهاز البنكي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق الدولة تتركز بشكل أكبر في المناطق الوسطى والشمالية، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. يوضح الرسم البياني التالي أن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها خط تمويل أعلى في منطقة الجنوب (جنوب شرقي وجنوب غربي) بنسبة 79.2% مقابل 59.6% في الغرب (الشمال الغربي والوسط الغربي)، و 54.2% في الوسط الشرقي و 56.7% في الشمال الشرقي. كما أن الطلب على التمويل هو الأدنى في الجنوب (فقط 9.5% من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تأسست في الجنوب تعلن أنها طلبت مؤخرًا قرضًا مصرفيًا) مقارنة بالمناطق الأخرى.

### الوصول إلى التمويل حسب المنطقة



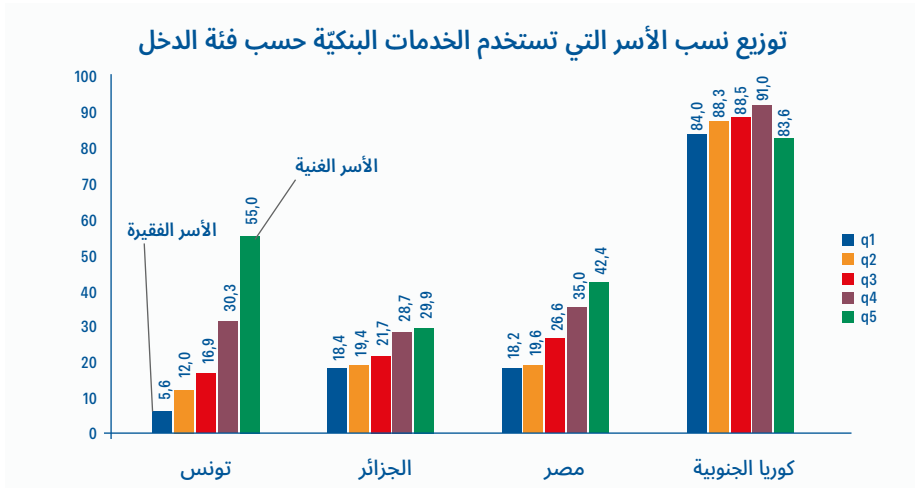
المصدر: Enterprise Survey – World Bank.

فيما يتعلق بوصول الأسر إلى التمويل البنكي، نلاحظ من الرسم البياني التالي أن معدل البنوك في تونس يبلغ 29.9%. هذا المعدل منخفض مقارنة بالدول الناشئة والمتقدمة، ولا سيما ماليزيا (59.8%) وألمانيا (87.4%) وكوريا الجنوبية (90.6%)



المصدر: FINDEX-Banque Mondiale

تلقي الدراسة الضوء أيضًا على عدم المساواة فيما يتعلق بوصول الأسر التونسية إلى الخدمات البنكية. يُظهر الرسم البياني أدناه تباينًا كبيرًا في نسبة الوصول إلى هذه الخدمات بين الأسر التونسية الغنية والفقيرة وذلك مقارنة بالدول الأخرى.



المصدر: FINDEX-Banque Mondiale

كما تُسلط الدراسة الضوء على عائقين رئيسيين يخلقان عقبات أمام وصول الأفراد إلى التمويل البنكي. الأول يرتبط بضعف ثقافة القرب من الحريف. تفترض الخدمات البنكية الاقتراب أكثر من الأفراد وتطويع خدمات عبر شبكة الأنترنت ودمج تقنيات معلوماتية واتصالية جديدة قادرة على توسيع نطاق إسداء الخدمات البنكية و شخصيتها. ويرتبط العائق الثاني فيما يُسمى بالغموض البنكي وعدم مراعاة العلاقة الخاصة التي تربط المؤسسة البنكية بالحريف في استراتيجياتها التسويقية والتواصلية. هنا مرة أخرى، يمكن للتقنيات المتقدمة مثل الخدمات عبر الهاتف المحمول أو القروض عن بعد (أو الرقمي) التغلب على هاتين العقبتين في نفس الوقت كما تبيّنه تجربة بعض الأنظمة البنكية في أفريقيا جنوب الصحراء.

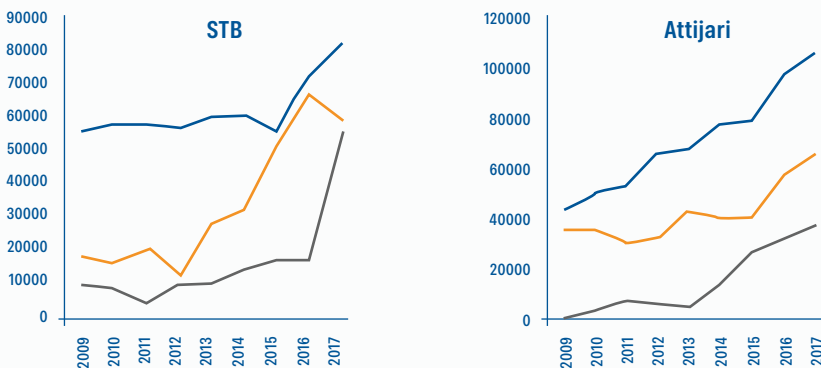
### نموذج أعمال البنوك التونسية لم يحقق أهدافه

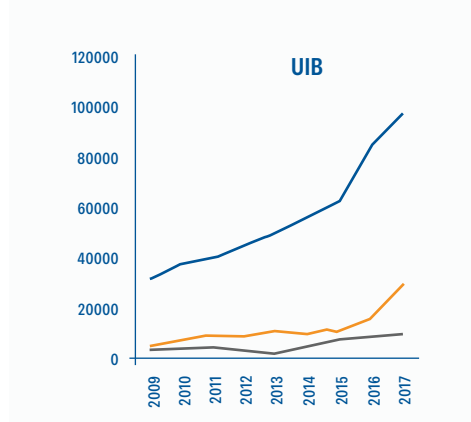
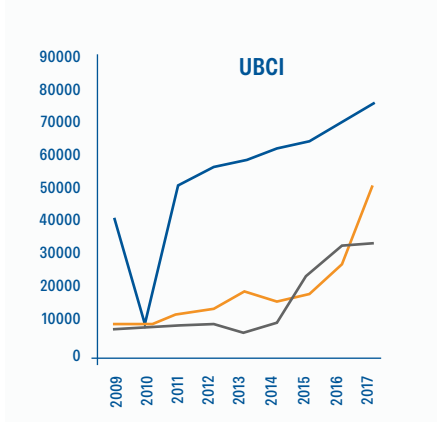
إن نموذج أعمال البنوك لم يُؤدِّ إلى نتائج ملموسة، بل شجّع البنوك على السعي لضمان أرباحها عبر مصادر دخل ذات قيمة مضافة منخفضة ومكلفة للاقتصاد. هذا النموذج لم يُؤدِّ إلى تنوع أكبر في مصادر الدخل. ظل هامش الفائدة هو المصدر الرئيسي لأرباح البنوك والتي تصل إلى مستويات أربع أو خمس مرات أعلى قياساً بالأرباح المُتأتية من مصادر الأخرى. من خلال سياسة التنويع التي تتبّعها،

ظلت البنوك التونسية تُفضّل المكاسب قصيرة الأجل ومكاسب العمليّات التجاريّة على حساب القروض متوسطة وبعيدة الأجل وعلى الدخل على عمليات الاستثمار في السّوق الماليّة. تمثل العمولات ثاني أهم مصدر للدخل بالنسبة للبنوك. هذه العمولات هي إيرادات تزداد مع الأسعار التي تتقاضاها البنوك للخدمات المختلفة التي تتراوح من تحويل بسيط إلى تسليم بطاقة بنكية أو إسداء خدمات عن بعد. تساهم العمولات في نمو الدخل أكثر من معاملات محفظة الأوراق المالية، وهو ما يتعارض مع أهداف التنويع المصرفي ولا يعكس هذا الشكل من التنويع بأي حال من الأحوال التزاماً حقيقياً للبنوك في تنشيط الاقتصاد عبر التنويع في مصادر الدخل الذي يسمح به نموذج أعمالها.

تؤكد الرسوم البيانية التالية هذه الملاحظة من خلال إظهار أن البنوك تستخدم العمولات على الخدمات المقدمة كمصدر رئيسي للدخل.

### تطور مصادر الدخل لبعض البنوك التونسية





المصدر: FINDEX-Banque Mondiale

### المساهمة الجوهرية للبنوك العمومية وبنوك التنمية

على عكس الفرضيات النيو ليبرالية التي تُدافعُ على فوائد خصوصية البنوك والمشاركة الأجنبية، يُظهر التحليل بالفعل أن البنوك العامة وبنوك التنمية يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في تمويل الاقتصاد ولا تمثل عقبة أمام تطوير النظام المصرفي من حيث المنافسة والحصول على التمويل. يمكن أن تلعب هذه البنوك أيضًا دورًا مهمًا في استقرار التمويل أثناء الأزمات.

يعرض الجدول التالي مساهمة البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد التونسي إثر صدمتين اقتصاديتين وماليتين حدثت خلال العقدين الماضيين: أزمة قطاع السياحة عام 2002 وفترة ما بعد 2011.

يوضح الجدول أن البنوك العمومية استمرت في المساهمة بشكل كبير في تمويل الاقتصاد مع معدلات نمو عالية للقروض تُضاهي تلك التي لوحظت بالنسبة للبنوك الخاصة أو الأجنبية. كما يوضح الجدول نفسه أن جميع البنوك العامة، باستثناء بنك الإسكان خلال الأزمة السياحية، قامت بتخفيض صافي هامش الفائدة لديها (نمو سلبي لصافي هامش الفائدة) خلال الأزمات، أي أنها قامت بتخفيض كلفة القروض المُسندة بشكل أكثر أهمية من البنوك الخاصة والأجنبية.



## نمو القروض وصافي هامش الفائدة \_ أزمة قطاع السياحة (2002 - 2005)

صافي هامش الفائدة %	نمو القروض %	البنوك
0	0	Amen bank
-2	13	ATB
-17	10	Banque du Sud
3	6	BH
-7	9	BIAT
-2	5	BNA
-5	5	BT
-3	6	STB
-3	0	UBCI
0	4	UIB

## نمو القروض وصافي هامش الفائدة \_ أزمة قطاع السياحة (2002 - 2005)

صافي هامش الفائدة %	نمو القروض %	البنوك
6	4	Amen bank
2	3	ATB
0	5	Banque du Sud
-1	5	BH
0	6	BIAT
0	4	BNA
0	3	BT
0	1	STB
0	3	UBCI
1	5	UIB

المصدر: BankScope

عندما تتحسن حوكمة هذه البنوك العمومية بشكل جيد، فإنها تكون أكثر قدرة على تمويل الاقتصاد، خاصة على المدى المتوسط والطويل. بينما تميل البنوك الخاصة إلى تبني سياسات تمويل أكثر تحفظاً وإلى تقنين القروض من أجل ترفيع العائد على أصولها وزيادة رصيد السيولة لديها.

### التوصيات النابعة من نتائج الدراسة

تظهر النتائج أن سير عمل النظام البنكي التونسي يتطلب تغييراً منهجياً حقيقياً. هناك بالتأكيد إنجازات تستحق التّدعيم، ولكن من الواضح أن نموذج أعمال البنوك لم يؤد إلى نتائج ملموسة. وبالتالي، يجب اتخاذ قرارات عاجلة من أجل تعزيز مساهمة النظام البنكي، مثل:

◀ تطوير الخدمات البنكيّة للأفراد وثقافة الشركات المسؤولة اجتماعياً. دورات التطوير والتدريب لموظفي البنك (الاستقبال والتوجيه والإرشاد) ضرورية من أجل تنمية هذا البعد وتحسين منسوب ثقة المواطن في العمليّات البنكيّة. يجب تشجيع الثقافة الموجهة نحو الحرفاء وتكريس مزيد من الشفافية في العلاقة مع الحريف. يجب على مديري العلاقات مع الحرفاء تقديم معلومات كاملة ومفهومة للحريف عن جميع المنتجات التي يتم تسويقها وقبل كل شيء تحسين وعي الحرفاء بالمخاطر المحتملة المرتبطة بالمنتج.

◀ بالإضافة إلى منشور البنك المركزي التونسي عدد 2022—01 المتعلق بتسوية الديون المتعثرة للبنوك، من الضروري وضع جدول زمني لإعادة تأهيل الأصول البنكيّة ووضع عقوبات تنظيمية أكثر صرامة على البنوك التي فشلت في تقليص تراكم القروض المصنفة لديّها لفترة طويلة والتي تتباطأ في تطهير أصولها.

◀ يجب تعزيز دور البنوك العموميّة التي يُمكنها بالفعل أن تلعب دورًا رئيسيًا في تمويل الاقتصاد وذلك عبر:

◀ مواصلة الجهود المبذولة منذ 2012 لتحسين حوكمة البنوك العمومية من خلال خطط إعادة هيكلة بنك الإسكان والشركة التونسيّة للبنك.

◀ تمكين البنوك العمومية من تحسين جودة أصولها وزيادة تغطية المخاطر برأس المال من خلال منحها إمكانية شطب جزء من ديونها المتعثرة (أي المستحقات التي تأخر سدادها لأكثر من 360 يومًا) ، مثلما هو الحال بالنسبة للبنوك الخاصة. يجب مراجعة القانون رقم 2018-36 الصادر في 06 جوان 2018، والذي ينص على هذا الحل من أجل تخفيف الشروط التعجيزيّة التي يفرضها هذا القانون للسماح للبنوك العمومية بالتخلص من الديون المتعثرة منذ عقود. من المؤكد أن التخلي الجزئي عن القروض المشبوهة، من خلال إعطاء دفعة جديدة من السيولة للبنوك العمومية، سيجعل من الممكن زيادة مساهمتها في تمويل الاقتصاد في الأوقات العادية وخاصة في أوقات الأزمات.

◀ تعزيز مساهمة البنوك العمومية في تمويل القطاعات ذات الأولوية، وبالأخصّ الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والفلاحة والطاقات المتجددة. بدلاً من مضاعفة المزايا الضريبية وأشكال الدعم الأخرى التي ليس لها تأثير كبير على نمو هذه القطاعات وقدرتها التشغيلية، يمكن للدولة أن تلجأ إلى سياسة دعم أسعار الفائدة على القروض متوسطة وطويلة الأجل الممنوحة حصرياً من قبل البنوك العمومية. الدعم المباشر للتمويل الخارجي سيزيد من فرص نمو القطاعات ذات الأولوية ويعزز مرونتها. سيسمح هذا الحل أيضاً بتحرير جزئيّ للقدرات التمويلية للبنوك العمومية وتقليص ارتباطها بالسياسة النقدية التي أصبحت مقيدة بشكل متزايد منذ التصويت لصالح استقلالية البنك المركزي في 2016.

◀ في ظلّ استقلالية البنك المركزي، والتي لا تتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة التونسيّة، يجب التفكير في إنشاء صندوق سيادي تشارك فيه الدولة، وصندوق الودائع والامانات، ومكتب البريد (بنك البريد المستقبلي) والبنوك

العامّة الرئسيّة الثلاثة، والذي سيأخذ على عاتقه، إلى جانب التمويل عبر المساهمة في رأس مال شركات القطاعات ذات الأولوية، دعم أسعار الفائدة على القروض المُسندة إلى هذه القطاعات من أجل زيادة استقلالية الهياكل التمويلية المملوكة للدولة عن السياسة النقدية للبنك المركزي.

◀ من الضروري أيضًا إعادة إحياء تجربة بنوك التنمية عبر إنشاء مؤسسة مصرفية تجمع بين بنك تمويل المؤسسات الصُغرى والمتوسطة والشركة التونسية للضمان وتمكينها من مساهمة الدولة لتكون قادرة على جمع الأموال من وكالات التنمية الدولية. بمعنى آخر، هو بنك إنمائي موجه أساساً لتمويل الشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في المناطق الغربية.

من أؤكد المسائل الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل، تحسين تمويل الاقتصاد عبر التخفيض تدريجيًا في درجة تَشَتُّت السوق البنكي. يجب تقديم خطة تهدف لتحوّل عميق للسوق البنكي تسمح بتقوية مرونته وقدرته على مقاومة مختلف أنواع الصدمات وتحسين وضع السيولة البنكيّة. يجب أن يمر هذا التحول بالضرورة عبر توطيد السوق عن طريق تقليل عدد البنوك من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ. يجب أن تنخرط البنوك ذاتها في هذا الاتجاه لتطوير واقع التمويل في تونس بشكل ملموس. ليس هناك شكّ في أن المساهمين هم أول من يدافع عن مصالح بنوكهم والقادرين، تمامًا مثل مديري البنوك (إذا افترضنا عدم وجود تضارب مصالح)، على رسم أفضل استراتيجيات الأعمال التي تتلاءم مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه تونس. ومع ذلك، تقع على عاتق الحكومة من خلال وزارة المالية والبنك المركزي التونسي مسؤولية الشروع في عملية إصلاح شامل للنظام البنكي بالتشاور مع المجلس المصرفي والمالي (الجمعية المهنية التونسية للمصارف والمؤسسات المالية سابقًا). تهدف هذه العملية إلى تشجيع أكبر المساهمين في البنوك التونسية على مراجعة تدريجيّة لنماذجها الاقتصادية والنظر في فرص التحالفات التي ستوفر أبعادًا استثمارية وتجارية جديدة وقدرات إضافية لغزو الأسواق الإفريقيّة. سيسمح هذا الإصلاح بإنشاء بنوك ذات بُعد إقليمي أكبر وقادرة على التنوّع اقتصاديًا وجغرافيًا. الغاية أيضًا هو تمويل أفضل للقطاعات الإنتاجيّة الأكثر هشاشة مثل القطاع الفلاحي، وتطوير حلول مبتكرة واسعة النطاق للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد وتنمية المسؤولية المجتمعية للشركات البنكيّة.

لا بدّ أيضًا من التخطيط على المدى الطويل لتغيير جذري في نموذج عمل البنوك التونسية من خلال وضع المسؤولية المجتمعية والبيئية في قلب أنشطتها وأهدافها الرّبجيّة. وهذا يتطلب مجموعة من الجهود على المستوى المؤسّساتي من أجل وضع إطار قانوني وتنظيمي ومحاسبي كامل يهدف إلى تعزيز هذه الفكرة الجديدة للبنوك. كما يتطلب بذل جهد هائل من جانب البنوك، التي يجب أن تقوم بتحديث أنظمة المعلومات الخاصة بها، ومؤشرات الأداء، وتدريب الموظفين على المستويين الإداري والتنفيذي.

كما أنه على المدى القصير من الضروري العمل على النهوض بالادخار الوطني عبر اتخاذ إجراءات مختلفة وسريعة تمكن من تحقيق ذلك. وهذا ما سنتعرض إليه بالتفصيل في الجزء الثالث.

## كيف السبيل الى تنمية الادخار وتعبئته من أجل تمويل

### الاستثمار في تونس\*<sup>4</sup>

يمثل الادخار أحد أهم موارد التنمية الاقتصادية وتكمن أهميته في العلاقة المباشرة بين الادخار والتنمية نظرا الى ان التنمية تتأثر بصفة إيجابية بحجم الادخار المخصص للاستثمار. لذلك فان مسألة الادخار لأغراض التنمية أصبحت احدى أهم الركائز لكل سياسة اقتصادية تبحث عن توفير تمويل مناسب للاستثمار. وهو ما من شأنه ان يخلق مواطن الشغل وبالتالي نمو الثروة الوطنية.

تطرح مسألة الادخار في تونس بصفة ملحة نظرا لتأثيراته على المدى البعيد على الاستثمارات التي هي مصدر كل نمو اقتصادي. لذلك أصبح من الضروري اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها أن تحفز الادخار وتعيد تنشيطه ليكون خير سند للنمو الاقتصادي.

### أولا - الانخفاض الفادح للادخار في تونس :

تستند المدخرات في تونس إلى المكونين التاليين:

- المدخرات العائلية التي تستخدم في أغلب الأحيان في شراء المساكن والاستثمارات المالية والاكتناز. تمثل هذه المدخرات 25% من المدخرات الوطنية.
- الفوائض التي تحققها المؤسسات العامة والخاصة نتيجة الفرق بين مواردها الذاتية ونفقاتها الجارية، وكذلك فوائض الصناديق الاجتماعية والجماعات المحلية.

شهدت نسبة الادخار في تونس انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2011-2020. فمن نسبة 22.0 سنة 2010، تدهورت الى 4.0 في 2020.

يعود انخفاض الادخار إلى الأسباب التالية:

#### 1 - انخفاض القدرة الشرائية للأسرة :

تعتبر مدخرات الأسرة أهم مكون في مجمل الادخار الوطني، حيث تمثل النصف تقريبا. ومع ذلك، ونظراً للظروف المعيشية الصعبة، فقد هبطت مداخيل الأسر وتدهورت قدرتها الشرائية بسبب تأثيرات الأزمة الاقتصادية بشكل عام والوباء بشكل خاص وأيضاً بسبب زيادة أسعار معظم السلع الاستهلاكية. ويتربط عن ذلك أن معظم الدخل يخصص للاستهلاك اليومي، إذ تجاوز معدل استهلاك الدخل في سنة 2020 83 % مقابل 70% سنة 2011.

4 هذا الجزء من الدراسة الكاملة باللغة الفرنسية وقع انجازه من طرف الدكتور المنجي المقدم

وقد أثرت هذه العوامل بصفة سلبية على الادخار في أوساط غالبية الأسر التونسية، وبالتالي فقد الادخار الكثير من أهميته في سلوك هذه الأسر.

## 2 - ضعف نمو ادخار البنوك :

شهدت ودائع الادخار لدى البنوك نموا ضعيفا كما يبينه الجدول التالي:

2020	2019	2018	طبيعة الودائع
38.1	35.4	36.8	الودائع تحت الطلب
27.7	31.4	29.8	الودائع لأجل
30.7	29.2	29.7	ودائع الادخار

المصدر: APTBEF ، التقرير السنوي 2020

ترجع هذه الزيادة الضعيفة في وداائع الادخار إلى عدد من العوامل، أهمها:

- أ - عدم ثقة المدخرين المحتملين في البنوك
- ب - نفور النظام المصرفي من المخاطرة
- ج - السياسة النقدية للبنك المركزي التونسي

هذه السياسة لا تساهم في تنمية الادخار. لا يبذل البنك المركزي التونسي الجهود الكافية من أجل مكافحة هروب الادخار نحو القطاع الموازي والمتمثل في حركة العملات التي يتم شراؤها من المغتربين التونسيين والسياح المغاربة والتي سيتم غسلها وإعادة استثمارها في الدول الأوروبية والملاذات الضريبية.

## ثانيا - ضعف الاستثمار :

من البديهي أن أي انخفاض في الادخار يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار. وهو ما يبرزه الجدول التالي :

تطور نسبة الاستثمار (% من الناتج المحلي الإجمالي)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010
13.3	18.3	18.4	18.7	19.3	19.9	24.6

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقارير السنوية

هذا الانخفاض في نسبة الاستثمار أي في التمويل الإجمالي للاقتصاد والتمويل الداخلي على وجه الخصوص وقع بالتوازي مع نسبة التمويل الداخلي التي نزلت من 89.4 في 2010 الى 30.0 سنة 2020. علاوة على ذلك، في حين تضاعف إجمالي النفقات العامة تقريبًا بين عامي 2010 و2020، انخفضت حصة هذه النفقات المخصصة للاستثمار بأكثر من النصف، حيث انخفضت من 13.7% إلى 6.1%.

وسيكون لهذا العجز الاستثماري تداعيات اقتصادية واجتماعية سلبية للغاية : تراجع النمو وتفاقم الفقر واللجوء المكثف إلى الموارد الأجنبية في شكل ديون خارجية. كما أشرنا إلى ذلك في الجزء الأول.

### ثالثا - طرق الترفيع في مستوى الادخار :

يتطلب الترفيع في مستوى الادخار القيام بثلاثة أنواع من الإجراءات:

- ◀ إصلاح منظومة الادخار،
- ◀ مراجعة دور البنك المركزي التونسي،
- ◀ إعادة هيكلة قطاع التأمين.
- ◀ تعزيز مساهمة السوق المالي.

#### 1 - إصلاح منظومة الادخار :

- ◀ تحسين مستوى الدخل: من الواضح أن المحدد الرئيسي للادخار هو الدخل. ويترتب على ذلك أن أي جهد لتحسين الادخار يتطلب بالضرورة زيادة في مستوى الدخل. وهذا يفترض نموًا اقتصاديًا صحيًا ومستدامًا مع ضمان توزيع عادل ومنصف للدخل.
- ◀ رفع مستوى الادخار العمومي من خلال إصلاح ضريبي يهدف إلى زيادة الموارد الضريبية وزيادة الموارد غير المالية نتيجة استغلال الموارد الطبيعية (الفوسفات) وترشيد الانفاق العام وخاصة الانفاق الاداري الذي يصل في كثير من الاحيان الى مستويات عالية.
- ◀ دعم مدخرات البنوك باللجوء إلى سياسة نقدية ومالية قادرة على زيادة حجم الموارد المالية التي تحصل عليها البنوك والمتأتية من ودائع الحرفاء.
- ◀ وهذا ما يجعل من الممكن تعزيز القدرات المالية للبنوك فيما يتعلق بتسويق خدمات الادخار المختلفة المعمول بها وخلق أشكال جديدة للادخار وفقا لسلوك المدخر التونسي.
- ◀ تسهيل شروط الادخار من خلال خفض تكلفة فتح حسابات الادخار أو جعلها مجانية لاستجلاب صغار المدخرين والادخار الشعبي بشكل عام.
- ◀ استقطاب ادخار المغتربين التونسيين من خلال تسريع الرقمنة وتطوير ممارسات رقمية جديدة.
- ◀ رفع أداء مؤسسات الادخار بما يضمن توجيه المدخرات نحو الاستثمار مما يحفز التوظيف والنمو الاقتصادي.

- ◀ الحد من انتشار السوق الموازية التي تحول جزءا كبيرا من المدخرات عن أهدافها.
- ◀ تخفيض أو إلغاء الضريبة على ادخار البنوك، اذ تبلغ نسبة الضريبة على العائدات المتأتية من حسابات الادخار حاليًا 20%. وهي نسبة لا تشجع على الادخار.
- ◀ التشجيع على فتح حسابات الادخار الكلاسيكية.

## 2 - إعادة النظر في دور البنك المركزي التونسي :

من أجل تعزيز الادخار، يجب أن يعمل البنك المركزي على زيادة معدل المكافآت المدفوعة للمدخرين بحيث تكون أسعار الفائدة الحقيقية إيجابية بالنسبة لمعدلات التضخم. وهو ما من شأنه أن يؤدي الى انخفاض طوعي في الاستهلاك وبالتالي تقليل الضغط التضخمي الناجم عن زيادة الطلب والى توسيع احتمالات تمويل الاستثمارات وكذلك الى تخفيض لجوء الدولة إلى الدين الخارجي لتمويل عجز ميزانيتها.

## 3 - إعادة هيكلة قطاع التأمين :

تمثل المدخرات في التأمين رافعة مهمة للاستثمار والنمو الاقتصادي.

يتألف قطاع التأمين في تونس من 24 شركة تأمين مقيمة و 8 شركات غير مقيمة. بعض هذه الشركات متخصصة في نشاط تأمين معين : سبع منها تعمل في التأمين على الحياة والتأمين على رأس المال وواحدة في تأمين ائتمان الصادرات وواحدة في إعادة التأمين. توظف 3000 شخص بشكل مباشر و7000 بشكل غير مباشر، وتمثل مبيعاتها 2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. هذه النسبة هي أبعد ما تكون عن المتوسط الدولي (7%) والمتوسط الأوروبي (8%) ومتوسط البلدان المماثلة مثل المغرب (3%). وتمثل حصة مبيعات شركات التأمين التونسية في سوق التأمين العالمي 0.015% فقط، بينما تبلغ 0.08% للمغرب، و0.04% لمصر، و0.19% للإمارات، و0.17% لتركيا، و0.16% للسعودية.

في المتوسط ، ينفق التونسي في مجال التأمين 218 ديناراً، بينما المتوسط على النطاق العالمي 2265 ديناراً. وهذا يترك هامشاً كبيراً من التقدم لهذا القطاع.

يهيمن قطاع تأمين السيارات على سوق التأمين بنسبة 43%، بينما يمثل التأمين على الحياة 24% والتأمين الصحي 14%.

يمكن لقطاع التأمين أن يساهم بشكل كبير في تعبئة المدخرات والاستثمارات الوطنية. وقد بلغت سنة 2020 استثمارات شركات التأمين 6840 مليون دينار.

إلا أن قطاع التأمين يعاني من عدة اختلالات:

- ◀ انخفاض نسبة الاندماج والعجز المالي لبعض فروع التأمين
- ◀ انخفاض عدد المعاملات وخاصة في التأمين على الحياة والزراعة
- ◀ تدهور ربحية قطاع التأمين على السيارات

◀ ضعف التأمين الطوعي

◀ انتشار الاحتيال والحوادث الوهمية والمصطنعة.

لكي يتمكن قطاع التأمين من تنمية الادخار والمساهمة في تمويل النمو الاقتصادي، من الضروري اتخاذ عدد من الإجراءات أهمها :

◀ تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة من خلال ترسيخ الشفافية في مختلف المعاملات.

◀ التأهيل المالي لشركات التأمين وتدعيم قاعدتها المالية من خلال تنويع الخدمات.

◀ تحديث الأطر القانونية المنظمة لمهنة التأمين.

◀ تطوير بعض الفروع التي لا تزال هشة مثل التأمين على الحياة والتأمين الزراعي.

أصبح إصلاح قطاع التأمين ضرورة ملحة في ظل تحرير الخدمات المالية واحتداد المنافسة، خاصة وأن هذا القطاع يمتلك هامش تطور كبير، حيث لا يزال بعيداً عن المعدلات الدولية في مجال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار.

يجب أن يستعد قطاع التأمين أيضاً للتعامل مع التغييرات التي ستحدث في أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتي ستؤدي إلى ظهور منتجات تأمين جديدة مثل التأمين التكميلي.

#### 4 - تدعيم مساهمة السوق المالية :

يشمل تطوير الادخار أيضاً تشجيع التمويل بواسطة السوق المالية التي توجه الادخار طويل الأجل إلى الاستثمار. يمر المدخرون بالضرورة بوساطة بورصة الأوراق المالية أو البنوك التي تتولى مهمة التصرف في محافظ هؤلاء المدخرين.

تعتبر بورصة تونس للقيم المنقولة (BVMT) إحدى مؤسسات السوق المالية الرئيسية. تم إنشاؤها في فبراير 1969 بهدف إدراج مدخرات البورصة في عادات المدخرين وترسيخ تمويل سوق الأوراق المالية في ثقافة الشركات التونسية.

في الواقع، بورصة تونس تعتبر متواضعة جدا وذات سيولة ضعيفة. فعدد الشركات المدرجة منخفض، وعمليات الاستثمار محدودة، وفرص وحجم الاكتتابات العامة محدودة، وإصدار السندات من خلال دعوات الادخار محجوزة لعدد قليل من الشركات المالية (البنوك وشركات التأجير).

كما يجب الإشارة الى أن الدولة لا تزال تعتمد باستمرار على السوق البنكية وليس على السوق المالية. وهذا يعني أن الدولة، بدلاً من الحصول على السيولة في السوق المالية، تستمر في الحصول على التمويل من البنوك. وهذا ما يفسر تحمل النظام المصرفي عبء تمويل الاقتصاد



## أ- ما هي نقاط ضعف السوق المالية ؟

- ◀ تعاني السوق المالية، ولا سيما البورصة، من الفهم الخاطئ لدورها. البورصة ليست كازينو أو معبد للمضاربة وليست حكراً على الأثرياء. فهي ضرورية لتمويل تنمية الاقتصاد. تبلغ مساهمة الأسواق في تمويل الاقتصاد في أوروبا 40% وفي الولايات المتحدة 60%.
- ◀ السوق المالية التونسية تعاني من صغر حجمها. وهذا مرده غياب العديد من القطاعات الاقتصادية في البورصة، مثل الطاقة، والنقل، والاتصالات، والسياحة، والزراعة، فضلاً عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ◀ عدم وجود هيكل يضم مختلف مكونات النظام المالي، مما أدى إلى ظهور مجموعة من النصوص والقوانين غير المتجانسة التي لا تسمح بمعرفة قدرات البورصة في مجال تمويل الاستثمار.
- ◀ تدهور القدرة الشرائية للتونسيين وغياب التحفيز التي من شأنها التشجيع على الادخار.

## ب- الإصلاحات اللازمة :

- ① ضرورة قيام الدولة بدور رئيسي من خلال استخدام السوق المالية لتمويل مشاريعها العامة ومشاريع البنية التحتية.
- ② تنمية الاستثمارات الأجنبية التي لا تمثل سوى 26% من القيمة السوقية، بينما تصل هذه النسبة إلى 50% في كثير من البورصات العربية.
- ③ إصدار القوانين التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين المحليين والأجانب ومختلف المتدخلين في سوق الأوراق المالية.
- ④ تزويد بورصة تونس بنظام معلومات فعال.
- ⑤ استقطاب شركات جديدة إلى البورصة تمثل قطاعات مختلفة من النشاط الاقتصادي. من الضروري أيضاً تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 97% من النسيج الصناعي المحلي، على دخول سوق الأوراق المالية وتعزيز أنشطتها، ولا سيما عن طريق تنشيط السوق البديلة، وهي السوق التي تعطي الشركات الصغيرة والمتوسطة إمكانية تعبئة الأموال للنمو.
- ⑥ اثناء النسيج المؤسساتاتي عبر تدعيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

## كيف نجعل من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مصدر تمويل ووسيلة تنمية اقتصادية واجتماعية؟<sup>5</sup>

أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خيارًا استراتيجيًا يهدف إلى التخفيف من التجاوزات السلبية للعولمة النيوليبرالية واقتصاد السوق.

في تونس، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، أصبح القطاعان، العام والخاص عاجزين عن تقديم حلول للمشاكل الرئيسية التي يتعرض لها الاقتصاد التونسي. وهذا ما يمنح للاقتصاد الاجتماعي والتضامني شرعيته والذي أصبح بها كعنصر أساسي في أي نموذج تنموي.

### أولاً - تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :

يُعرّف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنه «نموذج اقتصادي يتألف من مجموعة من الأنشطة الاقتصادية ذات أغراض اجتماعية والمتعلقة بإنتاج وتحويل وتوزيع وتبادل وتسويق واستهلاك السلع والخدمات التي توفرها المؤسسات الاجتماعية. والاقتصاد التضامني يهدف إلى تلبية الحاجيات الجماعية لأعضائه وتحقيق المصلحة الاقتصادية والاجتماعية العامة، والتي لا يتمثل هدفها الأساسي في تقاسم الأرباح».

لا يمكن أن يحل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محل القطاعين العام والخاص، ولكنه يكملهما ويدعمهما بهدف المساعدة في التغلب على أوجه التقصير والحد من الآثار السلبية للبرالية المتوحشة.

الهدف النهائي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو تلبية الاحتياجات الملموسة للمواطنين من خلال خلق مواطن شغل وإنشاء شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. لذلك فهو عامل تماسك واستقرار اجتماعي.

علاوة على ذلك، يحتل التمويل التضامني مكانة بارزة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إذ يهدف التمويل التضامني إلى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة المالية والاقتصادية القادرة على مقاومة الإقصاء وتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة وتمثل القروض الصغرى الشكل الرئيسي للتمويل التضامني إذ تجعل من الممكن تمويل المشاريع الصغيرة الحجم وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفقراء المستبعدين من نظام التمويل التقليدي. وهي موجهة بشكل أساسي إلى النساء وإلى الأنشطة التجارية والخدماتية والحرفية التي تتم في القطاع غير الرسمي.

هناك انحراف لا بد من تفاديه وهو أن يهيمن على التمويل التضامني منطق الربح على حساب المنطق التضامني وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ممارسات أسعار فائدة مرتفعة من شأنها أن تدفع الفقراء إلى المزيد من التداين والتهميش.

5 هذا الجزء من الدراسة الكاملة باللغة الفرنسية وقع انجازه من طرف الدكتور المنجي المقدم

مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: حرية الانخراط، غياب منطوق الربح، التصرف الديمقراطي، الفائدة المشتركة للمشروع، اختلاط الموارد.

أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

- ◀ تحقيق تنمية مستدامة وعادلة تعتمد على التوازن بين الفئات الاجتماعية وبين المناطق وبين الرجال والنساء وبين الأجيال.
- ◀ تنمية قدرات النساء والشباب وتوسيع مساهماتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ◀ مقاومة انتشار الاقتصاد الموازي.
- ◀ المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

## ثانيا - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: خيار استراتيجي بالنسبة لتونس:

مع تواصل الأزمة الاقتصادية في تونس ومع تزايد الفقر والبطالة وتدهور الخدمات العامة وندرة الموارد وتهميش المناطق الريفية والأحياء الفقيرة، يجب الاعتراف بأن الدولة أصبحت عاجزة عن تلبية الطلب الاجتماعي وعن اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من التفاوت والاختلالات الناتجة عن فشل السوق، وأن القطاع الخاص لا يزال ضعيف الأداء وليس لديه ما يكفي من الوسائل والديناميكية لخلق النمو والتشغيل.

في العقد الاجتماعي الذي وقعته الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة في 2013، تم الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع ثالث مطالب بالتأثير إيجابيا على الاقتصاد التونسي بالشراكة مع القطاعين العام والخاص وبدون منافسة معهم.

ومن المهم التأكيد على أن النصوص التنفيذية لقانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ما زالت غائبة.

يشمل الضمان الاجتماعي في تونس ثلاث أصناف رئيسية، وهي التعاضديات والتعاونيات والجمعيات.

## ثالثا - الوضع الهامشي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس :

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يزال قطاعًا هامشيًا في تونس. يوظف 0.6% فقط من السكان العاملين ويوفر 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي المتأتي من القطاع الزراعي 0.1% فقط.

يرجع هذا الوضع إلى حقيقة أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليس قطاعا بالمعنى الدقيق للكلمة، وذلك للأسباب التالية: مكوناته لا تفي بجميع معايير هذا النوع من الاقتصاد وهو يفتقر إلى التنظيم وتعيينه البيروقراطية الإدارية وليس له أهداف واضحة ويعاني من عدم وجود إطار قانوني.

كما أنه يعاني من الصعوبات الهائلة التي يواجهها في الحصول على التمويل. فمكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني غير معروفة تمامًا من قبل المؤسسات البنكية والمالية ولا تستفيد من الخدمات التي تقدمها. إن افتقارها إلى الهيكلية والجهل بمبادئها وقيمتها وهشاشة مؤسساتها هو ما يفسر الصعوبات التي تواجهها المؤسسة في الحصول على التمويل. في «الدراسة الاستراتيجية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس»، ذكرت خمس صعوبات هي: «الموارد الذاتية منخفضة للغاية أو شبه معدومة، والقيود الشديدة على القروض المصرفية، وأنظمة الائتمان الأصغر التي تقتصر فوائدها على الأشخاص الطبيعيين فقط، تراجع الدعم العام والتمويل الخارجي الهش وغير المؤكد».

## رابعا - ما العمل لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟

يواجه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني العديد من العقبات، ولا سيما صعوبة الوصول إلى وسائل التمويل. لذلك، من المفروض اعتماد آليات تمويل جديدة أهمها اعتماد استراتيجية تطوير جديدة وتعزيز التمويل التضامني وإنشاء أنواع جديدة من البنوك وهي البنك التعاوني وبنك الجهات والبنك البريدي.

### 1 - تبني استراتيجية تطوير جديدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني :

- ◀ الالتزام بإصدار النصوص التنفيذية لقانون الشركات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة المكونات الرئيسية للمجتمع المدني.
- ◀ ضرورة توضيح بعض المسائل الخاصة بقانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :

هل القطاع الاقتصادي والاجتماعي هو منوال اقتصادي مستقل أم أنه قطاع يتعايش ويتنافس مع القطاع العام والقطاع الخاص. يشار إليه أحيانا على أنه القطاع الثالث، ويشكل، مثل القطاعات الأخرى، وسيلة للتنمية والتوظيف يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في الحد من معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الاجتماعي. هذا لا يمنع البعض من اعتبار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أحد مكونات منوال التنمية الجديد إلى جانب الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي.

يجب التعامل مع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لضمان استدامته، على أن يكون مربحًا اقتصاديًا لأن أي نشاط، لكي يكون مجديًا ويستمر، يجب أن يحقق هامشًا من الربح. لذلك، يجب التعامل معه باعتباره اقتصاد سوق اجتماعي يجب أن يتحقق فيه الأداء والربحية في نفس الوقت.

- ◀ إنشاء مؤسسات اجتماعية جديدة في شكل تعاونيات وجمعيات ومنظمات تعمل في مختلف مجالات الاقتصادية وتكون متاحة للعضوية التطوعية.
- ◀ ترسيخ الحكم الرشيد على جميع المستويات المحلية والإقليمية والوطنية لمختلف هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأيضًا العمل على إعادة استثمار معظم الأرباح المحققة من أجل تعزيز آلياته والحفاظ على الوظائف.

- ◀ العمل على التخلص من الفردية والأنانية والفساد واستبدالها تدريجيًا بثقافة جديدة تستند إلى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- ◀ إنشاء نظام للإحصاءات العامة حول القطاع الاقتصادي والاجتماعي لتوفير بيانات اجتماعية واقتصادية موثوقة ودقيقة حول تحديد مجاله ومؤسساته ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وعدد الوظائف التي يوفرها ...
- ◀ يجب أن يكون القطاع الاقتصادي والاجتماعي موجهًا نحو تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والنقل والثقافة. ويتطلب ذلك دعم النقابات العمالية والمجتمع المدني.

## 2 - تنمية التمويل التضامني

⊕ الهدف الرئيسي للتمويل التضامني هو دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. إن ظهوره يفسر بالحاجة إلى تصحيح تجاوزات التمويل التقليدي، لا سيما فيما يتعلق بالإقصاء البنكي وأسعار الفائدة المرتفعة. وبالتالي فهو يشكل استجابة لصالح المنتجين الذين لا يستطيعون الوصول إلى التمويل البنكي التقليدي.

كذلك، يهدف التمويل التضامني إلى تنمية مدخرات المواطنين وتعبئتها في مشاريع المرافق الاجتماعية والبيئية.

⊕ يجب أن يكون لدى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مصادر تمويل ثابتة من أجل الاستجابة بشكل إيجابي للاحتياجات المالية للمشتغلين في هذا القطاع.

⊕ يأخذ التمويل التضامني بصفة رئيسية شكل القروض الصغيرة من البنوك والمؤسسات المرتبطة بالتمويل الأصغر. كما يشمل جمع مدخرات التضامن ودمجها في التمويل التضامني من خلال شركات وجمعيات التأمين التعاوني.

هذه الأشكال المختلفة من التمويل التضامني تجعل من الممكن تمويل المشاريع الصغيرة الحجم وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفقراء المستبعدين من نظام التمويل التقليدي. وهي موجهة بشكل أساسي إلى النساء وتمول بشكل أساسي الأنشطة التجارية والخدمية والحرفية التي تتم في القطاع غير المنظم.

## 3. خلق أصناف جديدة من البنوك :

إن ضعف وسائل التمويل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعل من الضروري تحديد وسائل تمويل ودعم جديدة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية.

الهيكل الحالية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تجد صعوبة بالغة في تمويل نفسها بواسطة المؤسسات المالية الوطنية والدولية، العامة والخاصة، لأن الشروط التي تفرضها هذه المؤسسات لا تأخذ في الاعتبار الطبيعة الاجتماعية لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن هنا تأتي الحاجة إلى بعث أصناف جديدة من البنوك التي

تتلاءم مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجعل من الممكن التغلب على أوجه القصور في التمويل التقليدي. هذه الأصناف هي البنك التعاوني وبنك الجهات والبنك البريدي.

### 3-1. البنك التعاوني :

يمثل إنشاء البنك التعاوني أحد الحلول التي يجب استخدامها لجعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي وخلق الثروة والوظائف.

البنك التعاوني هو بنك تابع لحرفائه الذين هم في نفس الوقت شركاء ومستخدمون.

و غالبًا ما يتم تقديمه كمؤسسة قائمة على مجموعة من القيم مثل التضامن والمشاركة والمسؤولية والقرب.

لا يقوم البنك التعاوني على مبدأ الربح، بل على تلبية احتياجات أعضائه وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن للبنك التعاوني أن يملأ الفراغ الذي خلفه انكماش القطاع العام، خاصة وأن تدخل الدولة في الاقتصادات الليبرالية يتقلص باستمرار. كما يمكن لهذا البنك التعاوني أن يشرك قطاعات ريفية وحضرية واسعة وكذلك النساء والشباب والمعوقين في برامج التنمية.

ما هي طرق تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من قبل البنك التعاوني ؟

يساهم البنك التعاوني في تمويل الاقتصاد وفق طرق التمويل الاجتماعي والتضامني التالية:

◀ تطوير الإقراض الأصغر لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة.

◀ ترسيخ الاندماج في المناطق المهمشة والريفية وتكثيف علاقاته مع الجمعيات والشركات الصغيرة والمتوسطة. يتيح له ذلك تقديم جميع أنواع النصائح والمساعدة في تحديد المشاريع وفرص الاستثمار، لا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة.

حاليًا، في تونس، يجري البحث عن مقاربات وآليات من شأنها أن تجعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عنصرًا أساسيًا في سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من هنا جاء التفكير في إنشاء نوع جديد من البنوك وظيفته تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

لا تزال البنوك التقليدية بعيدة عن تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد التونسي. غالبًا ما تتركز في المدن ولا تولي اهتمامًا كبيرًا للمناطق الريفية. وهذا يعطي للبنك التعاوني كل أهميته فيما يتعلق بتمويل الزراعة والشركات الصغيرة والمتوسطة وجمع المدخرات وتحسين معدل الادماج البنكي، والحد من الاقصاء البنكي.

شروط نجاح البنك التعاوني في تونس :

◀ يجب أن يكون البنك التعاوني قادرًا على التوفيق بين وظيفته الاجتماعية وربحيته الاقتصادية.

◀ يجب أن يكون لديه مصادر تمويل مستقرة وكافية ليكون قادرًا على الاستجابة بشكل إيجابي لاحتياجات مختلف المشتغلين في هذا القطاع.

### 2-3. بعث بنك للجهات :

إن إنشاء بنك ذي طبيعة جهوية في تونس هو مشروع يعود تاريخه إلى عشر سنوات خلت. وشهد محاولات لتنفيذه في عامي 2015 و2018. وكان الهدف المعلن هو تمكين المناطق من مؤسسات مصرفية محلية قادرة على العمل كمحرك للنمو على المستوى الجهوي.

ينص مشروع بنك الجهات على أنه يهدف إلى تقديم القروض للمؤسسات والشباب في الجهات لتحقيق النمو الاقتصادي والاستثمار وخلق فرص العمل. ويكون له شخصيته الاعتبارية واستقلاله المالي. وسيتعين عليه استيعاب بنك تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (BFPME) والشركة التونسية للضمانات (SOTUGAR). وسيكون مقره الرئيسي في العاصمة وستكون له فروع في جميع أنحاء البلاد. سيتم تمويل جزء من رأس ماله من قبل الدولة وسيتم اكتتاب بقية رأس المال من قبل بنك التنمية الألماني (KfW)، وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) وكذلك من قبل شركاء آخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجهات لم يحظ بدعم بعض الأطراف الاقتصادية على غرار الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA) الذي يدعو إلى قيام البنوك المتواجدة في الجهات بإنشاء خطوط تمويل لدعم الشركات في المناطق بدلاً من بنك جهات.

يتمتع بنك الجهات بميزة كونه على اطلاع جيد بأوضاع حرفائه وبالتالي سيكون قادرًا على تقليل المخاطر التي يمثلها المقترضون.

تتميز أهداف بنك الجهات ببعض السمات المحددة مقارنة بالبنوك الأخرى، وأهمها:

◀ السماح للجهات بالحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المقررة على المستوى الجهوي وفي إطار اللامركزية ودون الاعتماد المفرط على الإدارة المركزية.

◀ تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوسائل التمويل والدعم التي تفتقر إليها هذه الشركات باستمرار.

◀ منح الشباب الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة الفرصة للوصول إلى الاعتمادات التي يحتاجونها.

ولتحقيق هذه الأهداف، سيتمكن بنك الجهات قروصًا مباشرة أو من خلال البنوك الشريكة الأخرى أو المؤسسات المالية. كما سيضع خطوط تمويل لصالح البنوك الشريكة وسيقدم

المساعدة الفنية والدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.

### 3-3. إنشاء البنك البريدي

في التقرير السنوي لعام 2019 للبريد التونسي، جاء ما يلي : «إنشاء البنك البريدي هو لتسويق الخدمات البنكية المكملة لما هو متاح في السوق البنكي، والذي سيساهم في النهوض بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي» .

تشير التقديرات إلى أن إنشاء البنك البريدي قادر على تشجيع الاستثمار وتقليص البطالة في المناطق الداخلية وتحسين الوصول إلى الخدمات البنكية والمالية وتسريع الشمول المالي.

لتحقيق هذه الأهداف، يمتلك البريد التونسي حاليًا شبكة واسعة وقدرة كبيرة تمكنها من تحقيق أهدافه.

بالإضافة إلى ذلك، سيقدم البنك البريدي لأول مرة خدمة جديدة وهي منح القروض وبالتالي تمكين السكان والمؤسسات، المستبعدة عادة من الخدمات البنكية، من الوصول إلى التمويل اللازم لإنجاز مشاريعهم.

ومن المتوقع أن يستفيد البنك البريدي من دعم الدولة التونسية والمانحين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

ما يجب الإشارة إليه هو أن إنشاء البنك البريدي ليس الهدف منه إضافة بنك جديد إلى القائمة الطويلة للمؤسسات البنكية، بل ليكون نموذجًا مبتكرًا جديدًا.

يُعزى التأخير المسجل في دخول البنك البريدي إلى الخدمة إلى الضغوطات التي تمارسها البنوك التقليدية خوفًا من المنافسة التي يمثلها البنك البريدي والذي يتمتع بمزايا القرب والتواجد في جميع أنحاء البلاد.



## الجزء الخامس

# الحاجة إلى إعادة صياغة التمويل الخارجي للاقتصاد التونسي<sup>6</sup>

### 1. الإشكاليات المطروحة

بدأت تونس منذ بداية السبعينيات، سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحرير اقتصادها وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي. فشجعت نمو القطاع الخاص، وسنت قانون 1972 من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات ذات القدرة التصديرية، وتوجهت بحذر نحو تحرير تنقل رؤوس الأموال وما يستتبعه من مرونة في تسعير صرف الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية ويحاول الجزء الخامس من الدراسة الإجابة عن التساؤلات الهامة التالية:

◀ إلى أي مدى نجحت الخيارات التي تم اتخاذها في مجال انفتاح الاقتصاد التونسي على الاقتصاد العالمي؟ لذلك نبدأ بتشخيص خصائص اندماج الاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي، فنقوم بتحليل مراحل وآليات ذلك الاندماج، خاصة من خلال تحرير التجارة الخارجية، وآثارها على تطور هيكل التجارة، بالإضافة إلى القيود الهيكلية التي تمنع غالبية الشركات التونسية من الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق العالمية. كما نحاول تسليط الضوء على تحرير حساب رأس المال وتطور سياسة سعر الصرف في تونس، مع الاستئناس بتجارب البلدان النامية التي عانت من أزمات نقدية في الثمانينات والتسعينات.

◀ ما هي حدود المقاربة الحالية للتمويل الخارجي للاقتصاد التونسي؟ لذلك نبدأ بتحليل تطور المديونية الخارجية لتونس، ثم ندرس هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) ومدى مساهمتها في تحديث الاقتصاد التونسي وتحقيقها لما كان مأمولاً في السبعينات. وأخيراً، نبين حدود المنهجية التقليدية لاتفاق واشنطن، لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، في ضوء تجارب العديد من البلدان النامية في هذا المجال.

◀ ماهي التوجهات والآليات المالية التي بإمكانها أن تسهم في إعادة صياغة التمويل الخارجي للاقتصاد التونسي من أجل معالجة نقص المقاربة الحالية والمساهمة الفعالة في تحديث الاقتصاد التونسي؟

### 2. أهم الاستنتاجات

أصبح الاقتصاد التونسي انطلاقاً من السبعينات أكثر تنوعاً، فعلى سبيل المثال زادت بصفة ملحوظة حصة المنتجات المصنعة (الصناعات الميكانيكية والكهربائية والمنسوجات والصناعات الزراعية والغذائية، الخ) في صادرات السلع، مقابل انخفاض حاد في صادرات النفط. وأصبحت الصادرات التونسية في مجملها، أكثر تعقيداً وذات قيمة مضافة أعلى بالمقارنة مع ما كانت عليه خلال فترة السبعينات، خاصة في السنوات العشرين الماضية. كما نشأت ديناميكية جديدة لتصدير السلع والخدمات ذات المحتوى التكنولوجي العالي، لا سيما في صناعة الطيران، وصناعة الأدوية، وقطاعات الخدمات الصحية، والمعلومات والاتصالات (ICT).

6 هذا الجزء من الدراسة الكاملة باللغة الفرنسية وقع إنجازه من طرف الدكتور محمد سامي النابي

ولكن لم تتحقق بالصفة المرجوة أهداف تحرير الاقتصاد التونسي التي بدأت في مطلع السبعينيات، وخاصة تلك الرامية إلى تحديثه وجعله اقتصاد سوق ديناميكي ومندمج في الاقتصاد العالمي، يتقدم تدريجيا في سلاسل القيم العالمية.

فالصادرات التونسية بقيت في أغلبها ذات محتوى معرفي منخفض (قليلة التعقيد) ومنخفضة القيمة المضافة. ولم يكن للحوافز الضريبية والتشريعية التي تتمتع بها الشركات المصدرة بالكامل، الأثر الإيجابي المأمول في نقل التكنولوجيا، وتوليد ما يكفي من فرص عمل لليد العاملة عالية التأهيل، وتنمية المناطق الداخلية. بل على العكس من ذلك، تركزت غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أنشطة قليلة الاحتياج إلى اليد العاملة المؤهلة، وخصّصت في أغلبها قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة منخفضة. ونتيجة لذلك، احتلت الصادرات التونسية في أغلبها، درجات دنيا في سلاسل القيم العالمية. وبالتوازي، تنتفع الشركات المصدرة بالكامل، كما هو الحال في كثير من الدول المنفتحة على الاقتصاد العالمي، بإعادة الأرباح المتأتية من الصادرات بالعملة الأجنبية إلى بلدان منشئها كما وقع الإشارة إليه في الجزء الأول. وتطرح حينئذ بقوة مسألة تقييم آثار المزايا الضريبية والحوافز الممنوحة للشركات المصدرة بالكامل، ومقارنتها بتكلفتها. ولا تتعلق التكلفة بالتأثير على الأساسيات الاقتصادية (العجز التجاري واحتياطات النقد الأجنبي والتأثيرات على سياسة الصرف والدين الخارجي) فحسب، ولكنها تتعلق أيضًا بتأثير تلك الامتيازات على المنافسة غير العادلة في السوق المحلية، مع الشركات التونسية غير المصدرة. وبالإضافة على هذا التمييز غير المنصف في السوق الداخلية، لا تستفيد الشركات التونسية بصفة مقبولة من الفرص المتاحة دوليًا، نظرا للعديد من المشكلات الهيكلية المتعلقة بما يلي:

- ① ضعف قدرتها على الابتكار والإنتاجية،
- ② ضعف قدرتها على اختراق الأسواق الخارجية،
- ③ العوائق اللوجستية، لا سيما فيما يتعلق بالنقل البري والنقل البحري،
- ④ صعوبات الامتثال للمواصفات الفنية التي يتطلبها التصدير إلى الأسواق الخارجية،
- ⑤ مشاكل التمويل، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات التجارة الخارجية.

أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فيعتبر العجز التجاري هيكلياً، حيث ارتفع من 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1981-1990، إلى 8.3% خلال الفترة 1991-2000، و 8.2% للفترة 2001-2010، و 10.4% خلال الفترة 2011-2018. ونتج عن تدهور ميزان المدفوعات الخارجية وارتفاع المديونية الخارجية، أزمة حادة في سنة 1986 جعلت السلطات تلجئ إلى اعتماد برنامج تعديل هيكلي (PAS) برعاية صندوق النقد الدولي. وكان من بين التوجهات إعطاء مكانة أكبر للسوق في تنظيم الاقتصاد وتقوية اندماج الاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي. وقد ترافق ذلك بخفض الإنفاق العام وتخفيض قيمة الدينار وتشجيع الصادرات والتخفيض التدريجي للقيود المفروضة على المعاملات المالية الدولية.

وفي ظل تخلف البيئة المؤسساتية المقترنة بضعف الشفافية والحوكمة الرشيدة على عدة مستويات، وحدة العراقيل التي تعيق المعاملات الاقتصادية، وضعف البيئة

المحفزة للابتكار، لم يتحول الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد سوق حقيقي، بل ترعرت فيها الرأسمالية القائمة على المحسوبية والمحاباة، وتقلص دور الدولة الاقتصادي في نفس الوقت. واقترن تكبيل الاقتصاد وضعف تجده، ببطالة هيكلية لم تنخفض إلى أقل من 13% لأكثر من ثلاثة عقود. وأدى ذلك إلى الاعتماد على المديونية الخارجية في إطار من التحكم المتماهي مع المؤشرات الاقتصادية الكلية حتى عام 2010، ولكنها تطورت بصفة كبيرة بعد عام 2011. وكان المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للاقتصاد التونسي على مدى العقود، قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأئتمانات المؤسسة الدولية للتنمية، باستثناء الفترة 2007-2010 عندما ارتفعت حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد تسارعت وتيرة نمو تمويل الاقتصاد عن طريق التداين الخارجي من 1984 إلى 1996 قبل أن تنخفض خلال الفترة 1997-2010، ثم تسارعت بعد 2011 لتصل إلى رقم قياسي بلغ 4195 مليون دولار في 2020. أما فيما يخص استثمارات المحافظ في البورصة التونسية، فقد ظلت خجولة.

### 3. أهم التوصيات

يتسم الوضع الاقتصادي الحالي لتونس بتدهور التوازنات الخارجية والداخلية وصعوبات الوصول إلى التمويل الخارجي. وفي ظل هذا الوضع وغياب الإرادة على البحث عن حلول بديلة، يصبح إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي من الضرورات. ومع ذلك وجب التنبيه إلى أن تجارب البلدان النامية في مجال تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي يبين أن نجاح العملية يمثل مسارا معقدا وصعبا، ولا يمكن اختزاله في وصفات مالية كلية، ولكنها تتطلب مراعاة البعد المؤسسي وهيكل تكوين الأسعار وطبيعة العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين.

◀ من الناحية الهيكلية، من الضروري الحد من التمويل الخارجي للاقتصاد التونسي عن طريق التداين، وتعزيز المصادر البديلة التي يمكن أن تحدث أثارا إيجابية على النمو ودرجة شموله لكافة الجهات والفئات الاجتماعية. ومن أجل ذلك يمكن اعتماد التوصيات التالية:

◀ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن من الارتقاء في سلاسل القيم العالمية. ولذلك يجب أن تكون هذه الاستثمارات مشغلة لا فقط لليد العاملة غير المؤهلة، ولكن كذلك لأصحاب الشهادات العليا ومرتكزة على التكنولوجيات، ومتوجهة إلى جميع جهات البلاد حسب الميزات الاقتصادية، وحسب الاستراتيجيات القطاعية. ويتطلب ذلك إعادة النظر في قانون الاستثمار بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل ربط الحوافز بالأثر الاقتصادي، وهو ما يستدعي القيام بدراسة جدوى معمقة لتقييم النتائج والتكاليف على مدى العقود الفارطة.

◀ تحسين جاذبية البورصة التونسية ويتطلب ذلك عديد الإجراءات كتشجيع الشركات النشطة في القطاعات الاقتصادية المختلفة على فتح رأس مالها للمستثمرين، حتى تقل تركز الشركات المدرجة في القطاع المالي، مع استعجال الاستجابة للشروط الضرورية لتصنيف البورصة التونسية من بين الأسواق الصاعدة كوجود شركتين مدرجتين برأس مال يتجاوز 1.59 مليار دولار.

◀ الحد من الخروج غير المشروع لرؤوس المال وخاصة تلك التي تتم عن طريق التسعير الخاطئ للمبادلات التجارية الخارجية من تضخيم لفاتورة الواردات وتقليل من فاتورة الصادرات. وقد بينت إحصائيات دولية أن حجم الأموال المهربة بلغ 13.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 مقابل 9.9 في المائة للمغرب و 7.1 في المائة للأردن. وتجدر الإشارة أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس قدر بـ 2.3 في المائة في عام 2018.

◀ التقليل من الكلفة الناتجة عن معاملات الصرف الأجنبي، وذلك بترشيد وحسن التصرف في المعاملات المالية في سوق الصرف التي تستوجبها المعاملات التجارية للشركات والمؤسسات العمومية. وبالإمكان التقليل من تلك الكلفة عن طريق خلق آلية مركزية للمعاوضة (Compensation) دورية كل شهرين أو ثلاثة أشهر، يمكن أن يتم تفويضها للبنك المركزي التونسي. وقد تمت محاكاة لتقييم الربح الذي بالإمكان تحقيقه عن طريق مثل تلك الآلية، بالاعتماد على قيمة الصادرات والواردات للقطاع العام التونسي، وتبين أنها تساوي في المعدل حوالي 3 في المائة من قيمة صادرات القطاع العام في سنة 2021 أو حوالي 113 مليون دينار.

◀ تفعيل مصادر التمويل الخارجي البديلة وخاصة منها سندات الاستثمار الموجهة للجالية التونسية بالخارج، والسندات ذات الأثر الاجتماعي، وسندات توريق الموارد العمومية المستقبلية بالعملة الأجنبية (كالإتاوة المتأتية من أنبوب الغاز الجزائري) وسندات الاستثمار في البنية التحتية.

## التمويل الأصغر، عامل ادماج للمهمشين في تونس<sup>7</sup>

اما الدراسة السادسة فقد عالجت مسألة التمويل الأصغر بوصفه دافعا مهما لإدماج السكان التونسيين المهمشين. لقد أصبح التمويل الأصغر اليوم احدى الآليات المهمة في مقاومة الفقر نظرا لما يقدمه من خدمات لهؤلاء السكان المقصيين من طرف النظام البنكي. لذلك، يمثل الادماج المالي حبر الزاوية لتحقيق الادماج الاجتماعي والاقتصادي وتمكين الفئات الفقيرة وضعيفة الدخل من الوصول الى الخدمات المالية التي توفرها مؤسسات القرض بأقل التكاليف.

ويؤدي التمويل الأصغر كوسيلة ادماج مالي الى الزيادة في عدد المستفيدين من الخدمات المالية والى النمو الاقتصادي من خلال مقاومة الفقر والتفاوت الاجتماعي والجهوي. لكن دور التمويل الأصغر لا يمكن أن ينحصر في اسناد القروض الصغرى بل يجب أن يتوسع ويشمل نظاما تنمويا يضم التكوين والمتابعة للمشاريع والمراقبة.

وخلافا للعديد من البلدان الأخرى، فان التمويل الأصغر لا يزال في مرحلة جنينية مكتفيا بالقروض الصغرى وبالتأمين الأصغر وبذلك يكون غير قادر على لعب دور حاسم في الادماج المالي والاجتماعي والاقتصادي في تونس. ويعود ذلك الى عدة نقائص في تنظيم وأداء التمويل الأصغر أهمها غياب خدمات الادخار الاصغر.

تلعب مؤسسات التمويل الأصغر في تونس دورا متزايدا في الادماج المالي والاجتماعي للسكان الفقراء وشديدي الفقر وكذلك للمؤسسات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة التي لم تحظ بخدمات التمويل الكلاسيكي. غير ان نشاطها ظل منحصر في اسناد القروض الصغرى ويعتبر ذلك غير كاف لان التمويل الأصغر مطالب بلعب دور أكثر أهمية في سبيل مقاومة الفقر وتحسين الظروف الحياتية للعائلات المعوزة.

ونظرا لازدياد الفقر وضعف الإطار القانوني، فان العرض المتوفر من خدمات التمويل الأصغر غير كافية لتلبية الحاجيات بالإضافة إلى ذلك تتميز التجربة التونسية إلى حد الآن بوجود اختلالات على مستوى التوزيع الجهوي والجنسي للمستفيدين من التمويل الأصغر. ذلك أن الجدول 1 يشير بأن الشمال الشرقي بما فيه تونس الكبرى بقي المستفيد الأكبر بنسبة تتجاوز 40% من تجربة التمويل الأصغر. أما الجهات الداخلية رغم ارتفاع نسبة الفقر بها ونسبة البطالة فإن استفادتها تبقى دون ما تتطلبه هذه المؤشرات من تدخل التمويل الأصغر خاصة في مناطق الجنوب والوسط الغربي والشمال الغربي.

7 هذا الجزء من الدراسة الكاملة باللغة الفرنسية وقع انجازه من طرف الخبيرة نور الهدى الجلاصي

## جدول 1: التوزيع الجهوي للتمويل الأصغر

2019				2014				الجهات
نسبة التطور (%)	التوزيع حسب الجهة (%)	عدد المنتفعين	الجهات (ألف)	التوزيع حسب الجهة (%)	عدد المنتفعين (ألف)	نسبة البطالة (%)	نسبة الفقر* (%)	
64	40.3	191913	(1)	41.3	117.250	13	9.3	1. تونس الكبرى 2. الشمال الشرقي
			(2)			11	17.8	
74	17	81041	(3)	16.4	46468	20	35.3	3. الشمال الغربي 4. الوسط الشرقي 5. الوسط الغربي 6. الجنوب الشرقي 7. الجنوب الغربي
81	15	71594	(4)	14	39593	12	17.8	
49	12.8	60950	(5)	14.5	41031	28	35.9	
58	6.8	32574	(6)	7.2	20564	11	26.3	
103	8	38246	(7)	6.6	18805	8	21	
68	100	476318		100	283711			المجموع

المصدر: (ACM) Autorité de contrôle de la micro finance 2020)  
\*الكشف الميداني المنجز في المناطق الريفية حسب الجهة.

من جهة أخرى تفيد كل الدراسات (Findex 2014, IACE2017) بأن الاقصاء المالي من منظومة التمويل التقليدية يشمل بالخصوص النساء. حيث هناك 45% من النساء ليس لهم حساب بنكي في المنظومة التقليدية مقابل 27.89% فقط من الرجال. ورغم هذا الواقع فإن الجدول 2 يشير إلى أن استفادة النساء من التمويل الصغير بقي دون نسبة 50% ولا ترتقي إلى مستوى الفوارق القائمة بين النساء والرجال في مجال الاقصاء المالي. حيث أن النساء لا ينتفعن إلا بنسبة 44.8% من قيمة التمويل الصغير المسجلة سنة 2020. وهي نسبة في تراجع مقارنة مع النسبة المسجلة سنة 2019 والتي بلغت 46.1% بالإضافة إلى أنها دون نسبة النساء من العدد الاجمالي للمستفيدين التي فاقت 50% سنة 2019 (بالتحديد بلغت 55.6%) وبلغت 53.9% سنة 2020.

## جدول 2: توزيع التمويل الأصغر حسب الجنس

2020				2019				الجنس
النسبة (%)	قيمة التمويل	النسبة (%)	عدد المستفيدين	النسبة (%)	قيمة التمويل (مليون دينار)	النسبة (%)	عدد المستفيدين	
44.8	628597	53.9	221630	46.1	643565	55.6	264903	المرأة
55.2	744051	46.1	189475	53.9	751510	44.4	211415	الرجل
100	1.402,648	100		100	1.395,075	100	467318	المجموع

المصدر: (ACM)

لذلك يمكن اعتبار المنوال الحالي للتمويل الأصغر في تونس ذو جدوى محدودة ويتطلب ادخال عديد التحسينات عليه وجعله مساهما فعالا في دفع التنمية الاقتصادية.

يقدر عدد التونسيين المقصيين من النظام المالي كليا او جزئيا بنحو 3 مليون فرد. هؤلاء لا يتمتعون بالخدمات المتعلقة بالقروض والادخار والتأمين وتحويل الأموال. لذلك، أصبح من الضروري إعادة هيكلة التمويل الأصغر. وهو ما يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:

- ◀ سن قانون يسمح لمؤسسات التمويل الأصغر بتعبئة الادخار الوطني وهو ما من شأنه أن يمكنها من تحكّم أحسن في تكاليف مواردها المالية وبالتالي تحسين خدماتها من خلال توفير قروض صغرى بنسب فائدة غير مرتفعة.
- ◀ بعث مركزية لإعادة التمويل من أجل تدعيم موقع التمويل الأصغر في المشهد المالي وتمكين مؤسسات التمويل الأصغر من التمتع بسلطة تفاوضية كافية مع الممولين المحتملين.
- ◀ ادخال شكل جديد من الشراكة بين البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر من شأنه أن يمكن البنوك من ادماج حرفاء كانت قد أقصتهم منذ فترة طويلة ويسمح لمؤسسات التمويل الأصغر من الاستفادة من تمويلات غير مكلفة ومن موقع مريح في السوق ومن ميزة متصاعدة في المفاوضات مع الممولين.







المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

## المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنيسا عمارة ابن خلدون ( الناصيونال سابقا )  
الطابق الثاني شقة 325 باب بحر تونس 1000

الهاتف: (+216)71 325 129 الفاكس: (+216)71 325 128

ftdes.net contact@ftdes.net